هيئة السوق المالية

Capital Market Authority

التقرير الأول
لهيئة السوق المالية
(١ / ٧ / ٢٠٠٤م - ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٦م)

خادم الحرمين الشريفين

الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي

الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام

محتويات التقرير الأول للهيئة

كلمة معالي الرئيس ١١

الباب الأول : نشأة السوق المالية وتطورها ١٣

- نبذة تاريخية عن تطور السوق المالية السعودية ١٥
- هيئة السوق المالية ١٦
- رؤية الهيئة ورسالتها ١٧
- أعضاء مجلس الهيئة ١٩
- مهمات إدارات الهيئة الرئيسة ووظائفها ٢١
- الهيكل التنظيمي للهيئة ٢٢

الباب الثاني : اللوائح التنفيذية والقرارات والتعليمات التنظيمية ٢٣

- اللوائح التنفيذية ،وأهم القرارات والتعليمات التي أصدرتها الهيئة ٢٥

الباب الثالث : أعمال هيئة السوق المالية وإنجازاتها ٢٩

- تنظيم طرح الأوراق المالية وإدراجها ٣١
- الرقابة على التداول والإفصاح المستمر ٣٩
- التراخيص والتفتيش ٤٢
- المتابعة والتحقيق وشكاوى المستثمرين ٤٦
- الإعلام وتوعية المستثمر ٤٨
- الموارد البشرية ٥١

الباب الرابع : لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف ٥٣

الباب الخامس : مركز الملك عبدالله المالي ٥٩

قائمة الجداول:

- الجدول رقم (١/أ) : طرح الأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م ٣٢
- الجدول، رقم (١/ب) : إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية حسب نوع الطرح للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م ... ٣٣
- الجدول، رقم (٢) : طرح الأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م ٣٤
- الجدول، رقم (٣/أ) : القنوات المستخدمة في عمليات الطرح لعام ٢٠٠٦م ٣٦
- الجدول، رقم (٣/ب) : القنوات المستخدمة في عمليات الطرح للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٥م ٣٦
- الجدول، رقم (٤) : عدد الشكاوى المستلمة والمعالجة المتعلقة بطرح الأوراق المالية ٣٨
- الجدول، رقم (٥) : إحصائية عن الأعمال المتعلقة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها والإعلانات المنشورة للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م ٤١
- الجدول، رقم (٦) : الأشخاص المرخص لهم بمزاولة أنشطة الوساطة ٤٤
- الجدول، رقم (٧) : ملخص لأنشطة الأشخاص المرخص لهم لعامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م ٤٥
- الجدول، رقم (٨) : عدد القضايا ونوعها والمنتهي منها التي وردت للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية خلال عامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م ٥٦
- الجدول، رقم (٩) : نسبة القضايا المنتهية إلى عدد القضايا المقيدة خلال عامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م ٥٦
- الجدول، رقم (١٠) : نسبة أنواع القضايا إلى إجمالي عدد القضايا خلال عامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م ٥٦
- الجدول، رقم (١١) : نوع القضايا المرفوعة أمام لجنة الاستئناف ٥٧
- الجدول، رقم (١٢) : عدد القضايا المرفوعة أمام لجنة الاستئناف ٥٧

قائمة الرسوم البيانية:

- الرسم البياني، رقم (١) : طرح الأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م ٣٣
- الرسم البياني، رقم (٢/أ) : أعداد المكتتبين في عمليات طرح الأوراق المالية لعام ٢٠٠٦م ٣٥
- الرسم البياني، رقم (٢/ب) : أعداد المكتتبين في عمليات طرح الأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٥م ٣٥
- الرسم البياني، رقم (٣/أ) : القنوات المستخدمة في عمليات الطرح لعام ٢٠٠٦م ٣٧
- الرسم البياني، رقم (٣/ب) : القنوات المستخدمة في عمليات الطرح للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٥م ٣٧
- الرسم البياني، رقم (٤) : نسب الاكتتاب عبر القنوات المتاحة في عمليات الطرح للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م ٣٨
- الرسم البياني، رقم (٥) : التقارير بشأن متابعة نشاط السوق للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م ٤٠
- الرسم البياني، رقم (٦) : التقارير عن حالات الاشتباه بوجود مخالفات للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م ٤٠
- الرسم البياني، رقم (٧) : عدد التراخيص الممنوحة حسب نوعية النشاط ٤٢
- الرسم البياني، رقم (٨) : نسب التراخيص حسب نوعية النشاط ٤٣
- الرسم البياني، رقم (٩) : عدد الأشخاص المرخص لهم بحسب عدد الأنشطة المرخص لهم مزاولتها ٤٣
- الرسم البياني، رقم (١٠) : نسبة الشكاوى حسب النوع للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م ٤٦
- الرسم البياني، رقم (١١) : حالات التحقيق والإدعاء والتحري والاستجواب ٤٧
- الرسم البياني، رقم (١٢) : عدد زوار موقع الهيئة خلال عام ٢٠٠٥م ٤٨
- الرسم البياني، رقم (١٣) : عدد زوار موقع الهيئة خلال عام ٢٠٠٦م ٤٨
- الرسم البياني، رقم (١٤) : التوزيع الجغرافي لزوار موقع الهيئة عام ٢٠٠٥م ٤٩
- الرسم البياني، رقم (١٥) : التوزيع الجغرافي لزوار موقع الهيئة عام ٢٠٠٦م ٤٩

كلمة معالي رئيس الهيئة

بسم الله الرحمن الرحيم

يطيب لي بالنيابة عن مجلس هيئة السوق المالية تقديم التقرير السنوي الأول للهيئة الذي يغطي الفترة من تاريخ مباشرتها مهماتها في منتصف عام ٢٠٠٤م، حتى نهاية عام ٢٠٠٦م. حيث شهدت هذه الفترة –وهي مرحلة تأسيس وتنظيم مهمة –العديد من التطورات التي شملت تكوين أول مجلس للهيئة ومباشرته أعماله،والبدء في تنفيذ أحكام نظام السوق المالية وإصدار لوائحة التنفيذية.

وكان للتطورات التنظيمية والهيكلية التي شهدتها السوق المالية أثراً إيجابياً على نمو السوق المالية، وساعد على ذلك نمو متواصل للمؤشرات الاقتصادية الكلية، وتوافر سيولة عالية، واستقطاب السوق لأعداد كبيرة من مختلف شرائح المجتمع.

وعملت الهيئة خلال العامين الماضيين على إصدار العديد من اللوائح التنظيمية والتعليمات والقرارات الهادفة إلى تنظيم السوق وزيادة مستوى الشفافية والإفصاح وتعزيز استقراره ونموه. وتعكف حالياً على إعداد مجموعة من اللوائح التنفيذية الأخرى من أهمها لائحة الاستحواذ والاندماج التي من المتوقع إعلانها خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٧م لأخذ ملحوظات المهتمين وآرائهم قبل اعتمادها من مجلس الهيئة.

وشهد سوق الإصدارات الأولية نشاطاً ملحوظاً خلال العامين ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م، حيث طبقت الهيئة قواعد التسجيل والإدراج من أجل تنظيم طرح الأوراق المالية حمايةً للمستثمرين، وعززت من توفير المعلومات والبيانات، لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم ومدروس. كما تم استخدام قنوات حديثة للاكتتاب من أهمها الإنترنت والصراف الآلي والهاتف.

وانطلاقاً من مسؤولية الهيئة في تنظيم السوق المالية والحرص على سلامة التعامل فيها، فقد رخصت لعدد من شركات الوساطة خلال العامين المشار إليهما بلغ عددها بنهاية عام ٢٠٠٦م خمساً وأربعين شركة. وسجلت خلال عام ٢٠٠٦م أكثر من (٧٢٥) فرداً للعمل لدى الأشخاص المرخص لهم.

ولتعزيز الإشراف والرقابة على عمليات التداول والإفصاح من جانب الشركات المدرجة طورت الهيئة أنظمتها وإجراءاتها لضمان التزام المشاركين في السوق بالنظام واللوائح والتعليمات الصادرة، والتأكد من إفصاح الشركات المدرجة بنوعيه الكمي والنوعي.

ويعد الاهتمام بتوعية المستثمرين وتعريفهم بمختلف جوانب السوق المالية ومجالات الاستثمار في الأوراق المالية من الأهداف الأساسية للهيئة، حيث عملت على إصدار وتوزيع نشرات وكتيبات توعية للمستثمرين ، وأتاحت الحصول عليها من موقع الهيئة على شبكة الإنترنت. ونفذت حملة توعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة ونظمت ورش عمل في عدد من مدن المملكة شاركت فيها نخبة من المختصين في مجالات الاستثمار والمحاسبة والقانون.

وانسجاماً مع استراتيجية السوق المالية السعودية لتحديث أنظمتها التقنية لتلبية حاجات السوق الحالية والمستقبلية، وحرصا منها على توفير أفضل وأرقى الخدمات للمستثمرين ، فقد عملت الهيئة على التعاقد مع إحدى الشركات الرائدة في مجال تطوير أنظمة الأسواق المالية لتزويد السوق المالية السعودية بجيل جديد من أنظمة التداول والتسويات والتقاص والإشراف والرقابة. ومن المنتظر أن يوفر المشروع الجديد الأنظمة والحلول التقنية لعمليات التداول والإيداع والإشراف والرقابة. ومن المتوقع أن تكتمل المرحلة الأولى من المشروع في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧م.

وتنفيذاً لأحكام نظام السوق المالية المتعلقة بفصل الدور الرقابي والإشرافي (المتمثل في هيئة السوق المالية) والدور التشغيلي (المتمثل في السوق المالية)، فقد كلف مجلس الهيئة جهة استشارية للقيام بدراسة حول تحديد المسؤوليات التنظيمية وتوزيعها بين الهيئة والسوق، والبدء في تأسيس السوق كشركة مساهمة،التي صدر قرار تأسيسها من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٨/٢/٢٩هـ الموافق ٢٠٠٧/٣/١٩م.

ومن أجل استكمال البنية الأساسية لمؤسسات السوق المالية وافق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله)على إنشاء مركز الملك عبدالله المالي في الرياض الذي سيضم المقر الدائم لهيئة السوق المالية السعودية والسوق المالية والأكاديمية المالية.

ولقناعة الهيئة بأهمية رأس المال البشري ودوره الرئيس في تحقيق التنمية فقد أولت الهيئة أهمية وعناية خاصة بالموارد البشرية، واستقطبت كفاءات سعودية متميزة، وتعمل على تطوير قدراتها ومهاراتها من خلال برامج تدريب مكثفة في الداخل والخارج.

في الختام أتوجه -أصالة عن نفسي ونيابة عن جميع العاملين في هيئة السوق المالية-بالشكر والامتنان إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أيده الله وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام حفظة الله على الدعم والتوجيه المتواصل لهيئة السوق المالية لتطوير السوق المالية وتعزيز الثقة فيها والمحافظة على استقرارها ونموها.

كما أتوجه بهذه المناسبة بالشكر والتقدير إلى جميع العاملين في الهيئة والسوق المالية على جهدهم وعطائهم المتواصل وأتطلع للعمل مع الجميع من أجل سوق مالية مثلى تسهم بشكل إيجابي وفعّال في دعم التنمية الاقتصادية الشاملة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز التويجري
رئيس هيئة السوق المالية المكلف

الباب الأول
نشأة السوق المالية وتطورها

نشأة السوق المالية وتطورها

شكل صدور نظام السوق المالية وتشكيل مجلس هيئة السوق المالية كجهة إشرافية ورقابية نقلة نوعية مهمة في هيكلة السوق المالية بالمملكة. وفيما يلي استعراض للتطور التاريخي للسوق المالية السعودية، وعرض عن هيئة السوق المالية من حيث رؤيتها ورسالتها، والهيكل التنظيمي لها، ومهمات إداراتها الرئيسة ووظائفها.

نبذة تاريخية عن تطور السوق المالية السعودية

تولت اللجنة الوزارية المشكلة من معالي وزير المالية ومعالي وزير التجارة ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي وضع الضوابط التنظيمية لسوق الأسهم السعودية منذ عام ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م) ، وانبثق عن اللجنة الوزارية لجنة للإشراف على سوق الأسهم تكونت من وكيل وزارة المالية ووكيل وزارة التجارة ووكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي. وكان من نتاج عملها تأسيس الشركة السعودية لتسجيل الأسهم في العام نفسه للقيام بمهمات التسوية والمقاصة لعمليات التداول.

وشهد عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) نقلة نوعية في نشاط تداول الأسهم في المملكة بتشغيل النظام الآلي لمعلومات الأسهم (ESIS) ، الذي أتاح إمكانية التداول الآلي لجميع الأسهم عبر المصارف المحلية ، وساهم في تركيز سوق الأسهم في سوق موحدة تلتقي فيها العروض والطلبات، ووفر العدالة في إدخال الأوامر وتنفيذها أياً كان مصدرها الجغرافي.

ومر النظام الآلي لمعلومات الأسهم بعدة مراحل أساسية ، تم خلالها تطويره وتحديثه لا سيما توسيع نطاق البيانات والمعلومات الخاصة بالتداول والأسعار اليومية لخدمة البنوك وفروعها، وتطبيق نظام إدخال أوامر البيع والشراء مباشرة من فروع البنوك، وتسوية الصفقات في اليوم التالي من تنفيذ العملية بعد التأكد من بيانات الإشعارات آلياً، وقصر التداول على الإشعارات دون الشهادات.

وساعدت عملية التداول الآلي في السوق على إحداث زيادة كبيرة في صفقات الأسهم المتداولة ، ووصل عدد الشركات المتداول أسهمها من خلال النظام إلى ٧٢ شركة في النصف الأول من عام ٢٠٠٤م. وفي شهر أكتوبر ٢٠٠١م تم تشغيل جيل جديد من أنظمة التداول والتسوية، «تداول» تميز بالتسوية الآنية للعمليات (T+0) مما مكّن المستثمر من الشراء والبيع عدة مرات في اليوم الواحد .

ومن أجل إعادة هيكلة السوق المالية بالمملكة على أسس جديدة ومتطورة لتعزيز ثقة المستثمرين وتوفير مزيد من الإفصاح والشفافية والعدالة في التعامل صدر نظام السوق المالية بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م، وارتكز النظام على تحديد دور المؤسسات الإشرافية والرقابية والتشغيلية الجديدة للسوق المالية وبيان مهماتها ، وفصل الدور الإشرافي والرقابي عن الدور التنفيذي، من خلال إنشاء مؤسسات جديدة للسوق من أهمها:

- هيئة السوق المالية: وهي الهيئة الرقابية والإشرافية للسوق المالية.
- السوق المالية السعودية: وهي الجهة المعنية بالمهمات التشغيلية للسوق.
- لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية: وهي لجنة تختص بالفصل في المنازعات التي تقع في نطاق أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وقواعد الهيئة والسوق وتعليماتهما.

وتتولى لجنة الاستئناف النظر في الشكاوى أو الدعاوى المرفوعة بشأن القرارات الصادرة من لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية. ويحق للجنة الاستئناف وفقاً لتقديرها رفض النظر في القرارات التي تصدرها لجنة الفصل، أو تأكيد تلك القرارات، أو إعادة النظر في الشكوى أو الدعوى من جديد، وإصدار القرار الذي تراه مناسباً في موضوع الشكوى أو الدعوى. وتعد قرارات لجنة الاستئناف نهائية.

- مركز إيداع الأوراق المالية: وهي الجهة الوحيدة المصرح لها بمزاولة عمليات إيداع الأوراق المالية المتداولة في السوق وتسجيل ملكيتها ونقلها وتسويتها.

تأسست هيئة السوق المالية بموجب» نظام السوق المالية» الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م. وهي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتتولى الإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها، و إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية، من أجل توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق، وزيادة الثقة فيه، والتأكد من التزام الشركات المساهمة المدرجة في السوق بالإفصاح والشفافية، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية.

صلاحيات الهيئة ومهماتها

بين نظام السوق المالية صلاحيات هيئة السوق المالية ومهماتها ومن أهمها الآتي:

- تنظيم السوق المالية وتطويرها، و تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية.
- حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال، أو تدليس ،أوغش، أو تلاعب، أو التداول بناءً على معلومات داخلية.
- العمل على تحقيق العدالة، والمصداقية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- تطوير الضوابط التي تحد من المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية.
- تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبة التعامل بها.
- تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور.

مجلس الهيئة

يتكون مجلس الهيئة من خمسة أعضاء متفرغين تم تعيينهم بالأمر الملكي رقم (أ/١١٤) وتاريخ ١٤٢٥/٥/١٣هـ. ومدة العضوية في المجلس خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

رؤية الهيئة ورسالتها

الرؤيـة:

تتمثل رؤية هيئة السوق المالية في رفع كفاءة السوق المالية، وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال تطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية المطبقة في الأسواق العالمية المتقدمة، لتصبح سوقاً رائدةً من حيث السيولة، ومعايير الأداء، والأنظمة واللوائح والقواعد المطبقة. وزيادة مستوى الشفافية والإفصاح في السوق، والعمل على إيجاد جهاز إشرافي ورقابي فاعل يعمل على التطوير المتواصل للسوق بما يخدم المستثمرين والمتعاملين والمشاركين فيه، ويوفر بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار.

الرسالة:

تسعى الهيئة إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها

- تحقيق رغبة الدولة في إيجاد تنمية اقتصادية مستدامة وتشجيع الاستثمار في الأوراق المالية، وزيادة عدد الشركات المدرجة في السوق.
- العمل على تنمية السوق المالية وتطويرها، واستقطاب المدخرات والاستثمارات وتنويع الأدوات المالية وتوفير السيولة اللازمة لها.
- تطوير سوق مالية مثلى وعادلة توفر إفصاحاً فعالاً ومنتظماً للمعلومات الجوهرية، وتطبيق الأنظمة واللوائح للمحافظة على السوق واستقرارها.
- المحافظة على استقرار النظام المالي وتطبيق قواعد وإجراءات وتنظيمات حديثة ومتطورة تواكب أحدث المعايير والممارسات الدولية المطبقة من حيث الشفافية، والترخيص، والإشراف، والرقابة، والتنظيم.

أعضاء مجلس هيئة السوق المالية

معالي الدكتور
عبدالرحمن بن عبدالعزيز التويجري
الرئيس المكلف

الأستاذ
إبراهيم بن محمد الرميح
نائب الرئيس

الأستاذ
محمد بن مغنم الشمراني
عضو

الدكتور
عبدالرحمن بن عبدالمحسن الخلف
عضو

الدكتور
عبدالله بن حسن العبدالقادر
عضو

مهمات إدارات الهيئة الرئيسة ووظائفها

تتكون هيئة السوق المالية من إدارات متعددة تتضافر جهودها جميعاً لتحقيق أهداف الهيئة. ومن أهم تلك الإدارات: الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ، والإدارة العامة لتمويل الشركات، والإدارة العامة للإشراف والرقابة، والإدارة العامة للتراخيص والتفتيش، والإدارة العامة للأبحاث وتوعية المستثمر.

الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ ومن مهماتها

- العمل على تسوية الخلافات التي قد تنشأ بين المشاركين في السوق.
- التحقيق في شكاوى المستثمرين ومتابعة تسويتها.
- تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة في شأن القضايا والشكاوى والمخالفات.
- إجراء التحقيق في أي مخالفة لنظام السوق ولوائحه التنفيذية وتطبيق الإجراءات الجزائية العادلة.

الإدارة العامة لتمويل الشركات ومن مهماتها

- مراجعة طلبات إصدار الأوراق المالية وطرحها وإدراجها وذلك من أجل التأكد من التزامها بنظام السوق المالية ولوائحةالتنفيذية.
- التأكد من التزام الشركات المدرجة بمتطلبات الإفصاح المستمر.
- التأكد من التزام صناديق الاستثمار بالنظام ولوائحة التنفيذية.

الإدارة العامة للإشراف والرقابة ومن مهماتها

- العمل على تطبيق الضوابط والتعليمات المتعلقة بمعلومات الشركات.
- تسلم القوائم المالية (الأولية والسنوية) من الشركات المدرجة في السوق ومراجعتها ومتابعة نشرها على موقع تداول.
- مراجعة القوائم المالية (الأولية والسنوية) للشركات المدرجة للتأكد من التزامها بالمعايير المحاسبية.
- الرقابة المباشرة وغير المباشرة لأنشطة التداول، ومراجعة التداول وتحليله بشكل مستمر.

الإدارة العامة للتراخيص و التفتيش ومن مهماتها

- دراسة طلبات التراخيص لممارسة أعمال الأوراق المالية بما في ذلك التعامل، والإدارة، والترتيب، وتقديم المشورة، وحفظ الأصول، إضافة إلى أي نشاط آخر تصنفه الهيئة على أنه من النشاطات التي يجب الترخيص بها قبل مزاولتها.
- التأكد من التزام الجهات المرخص لها بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- إجراء عمليات التفتيش على الأشخاص المرخص لهم للتأكد من التزامهم بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

الإدارة العامة للأبحاث وتوعية المستثمر ومن مهماتها

- إعداد الأبحاث والدراسات المالية والاقتصادية.
- نشر الوعي الاستثماري وتوعية وتثقيف المستثمرين من خلال الفعاليات والآليات التوعوية المختلفة، وتعميق مفهومي الإفصاح والشفافية.
- إيجاد قنوات اتصال مع الهيئات والمنظمات المالية والاقتصادية الإقليمية والدولية، والإشراف على تنظيم وتنفيذ برامج التعاون المختلفة مع تلك الجهات.
- إعداد التقرير السنوي للهيئة والتقارير الدورية الأخرى ، وإصدار النشرات الاعلامية والتوعوية والإحصائية والتحليلية الدورية عن السوق المالية.

الهيكل التنظيمي للهيئة

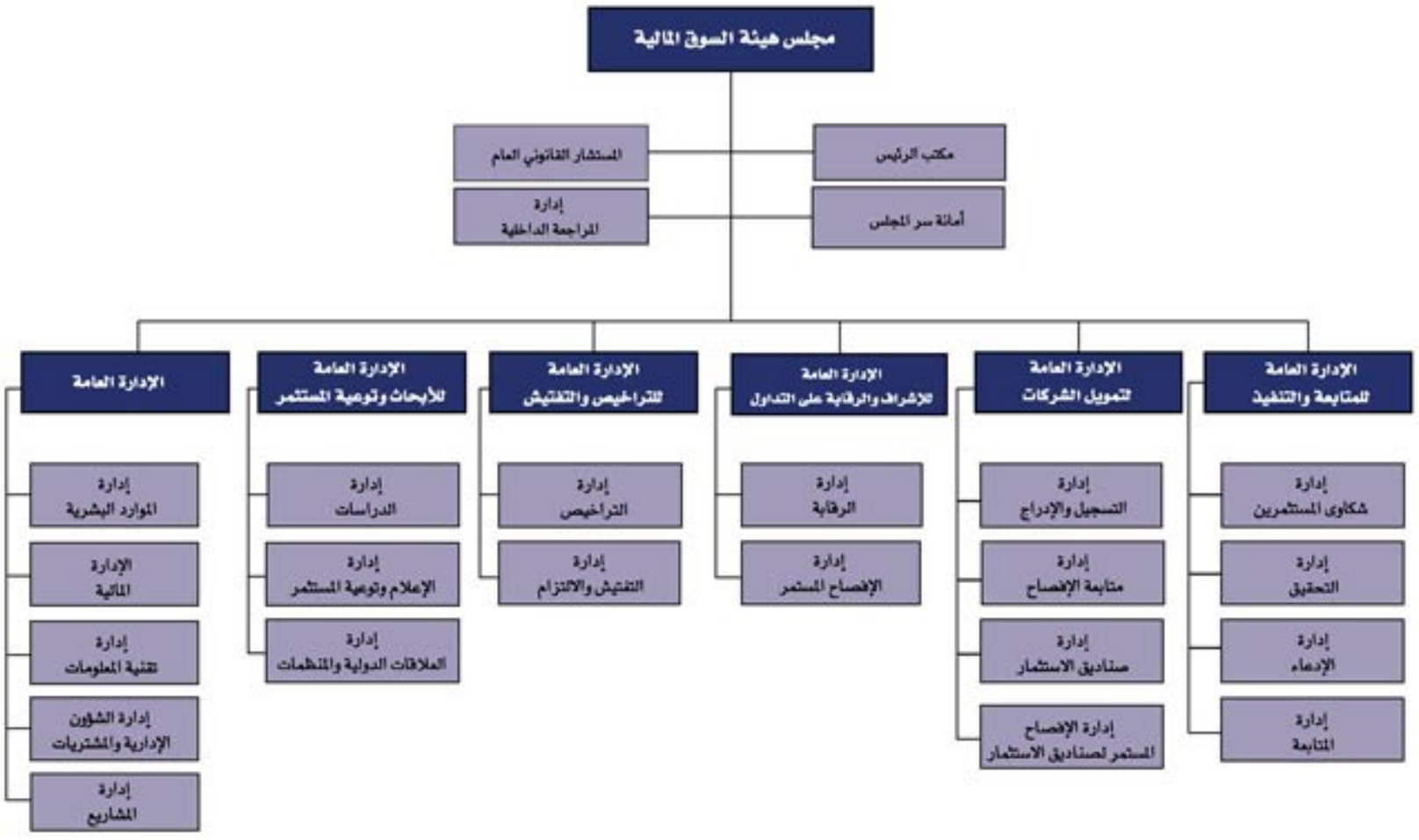

الباب الثاني
اللوائح التنفيذية والقرارات والتعليمات التنظيمية

تطبيقاً لأحكام المادتين (الخامسة) و (السادسة) من نظام السوق المالية المتعلقة بصلاحيات مجلس الهيئة في إصدار اللوائح التنفيذية والتعليمات والقرارات التي تنظم مختلف جوانب السوق المالية، فقد أصدر مجلس الهيئة مجموعة من اللوائح التنفيذية والتعليمات والضوابط والقرارات المنظمة لعمل السوق المالية. ونهجت الهيئة أسلوب نشر عدد من مشاريع اللوائح قبل إصدارها في صيغتها النهائية على موقع الهيئة الإلكتروني لاستطلاع آراء المعنيين والمهتمين وملحوظاتهم. ونستعرض فيما يلي اللوائح التنفيذية وأهم القرارات التي أصدرها مجلس الهيئة خلال الفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م.

اللوائح التنفيذية وأهم القرارات والتعليمات التي أصدرتها الهيئة

تتضمن المادتان (الخامسة) و (السادسة) من نظام السوق المالية الصلاحيات المُخولة لمجلس الهيئة في مجال إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق النظام .

وقد أصدر مجلس الهيئة بناءً على ذلك العديد من اللوائح والقرارات ، على النحو الآتي :

أ - اللوائح التنفيذية : أصدر مجلس الهيئة اللوائح التالية

١ - لائحة سلوكيات السوق

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (١-١١-٢٠٠٤) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ، الموافق ٢٠٠٤/١٠/٤م. وتُبين الممارسات المحظورة في مجال تداول الأوراق المالية، مثل: التصرفات أو الممارسات التي تنطوي على تلاعب أو تضليل، والتداول بناءً على معلومات داخلية، والتصريح ببيان غير صحيح يتعلق بواقعة جوهرية أوإغفال التصريح ببيان يجب التصريح عنه بمقتضى النظام أو اللوائح التنفيذية ، وبيان واجبات الأشخاص المُرخص لهم (الوسطاء) ومسؤولياتهم في حال تلاعب العملاء أو تداولهم بناءً على معلومات داخلية.

٢ - لائحة طرح الأوراق المالية

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (٢-١١-٢٠٠٤) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ، الموافق ٢٠٠٤/١٠/٤م. وتُبين أحكام طرح الأوراق المالية في المملكة وشروطه وإجراءاته، سواءً أكان طرحاً خاصاً أم طرحاً عاماً أم طرحاً مستثنى .

٣- قواعد التسجيل والإدراج

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (٣-١١-٢٠٠٤) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٤/١٠/٤م. وتبين إجراءات تسجيل شركات المساهمة أوراقها المالية لدى الهيئة وشروط إدراجها في السوق المالية السعودية (تداول)، وهي الإجراءات والشروط نفسها المُطبقة في حالة طرح أوراق مالية للاكتتاب العام . ومن هذه الشروط تقديم تعهد من شخص مُرخص له من الهيئة يتضمن الالتزام بتغطية الإصدار بشكل كامل في حالة قصور الاكتتاب العام عن ذلك، وإعداد نشرة إصدار تحتوي على جميع المعلومات الضرورية ونشرها، لتمكين المستثمر من تقويم نشاط الشركة، مع بيان الحد الأدنى من هذه المعلومات. وتَفرض هذه القواعد التزامات مستمرة على الشركات التي تُدرَج أسهمها في السوق المالية من بينها الالتزام بإبلاغ الهيئة والجمهور دون تأخير عن أي تطور أو قرار مهم يؤثّر على أصول الشركة أو خصومها أو وضعها المالي أو المسار العام لأعمالها، ونشر القوائم المالية (الربع سنوية والسنوية). وتتضمن هذه القواعد التزامات بإشعار الهيئة عن تملك حصص كبيرة في الشركات المُدرجة.

٤- قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (٤-١١-٢٠٠٤) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٤/١٠/٤م، وتُعدل باستمرار بإضافة ما يستجد من مصطلحات في اللوائح الجديدة، وتُحدد المعنى المقصود للكلمات والعبارات ذات الطبيعة الفنية، المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها .

٥ - لائحة الأشخاص المرخص لهم

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (١-٨٣-٢٠٠٥) وتاريخ ١٤٢٦/٥/٢١هـ الموافق ٢٠٠٥/٦/٢٨م، وتُنظم عمل الأشخاص المُرخص لهم من قبل الهيئة لممارسة أعمال الأوراق المالية، وما يخضعون له من مبادئ ومعايير سلوكية، ومتطلبات الترخيص لهم وشروطه وإجراءاته، وما يتصل بممارستهم لعملهم بما في ذلك الإعلان عن الأوراق المالية، والعلاقة بينهم وبين عملائهم، والنظم والإجراءات الرقابية التي يخضعون لها، والأحكام المنظمة لأموال وأصول العملاء، وأحكام الإعسار .

٦ - لائحة أعمال الأوراق المالية

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (٢-٨٣-٢٠٠٥) وتاريخ ١٤٢٦/٥/٢١هـ الموافق ٢٠٠٥/٦/٢٨م، وتُبين أحكام ممارسة الأنشطة ذات العلاقة بالوساطة في أعمال الأوراق المالية وشروطها، وهي : التعامل في الأوراق المالية بيعاً وشراءً ونحو ذلك، والقيام بالترتيب لهذا التعامل، وإدارة ورقة مالية عائدة لشخص آخر، وتقديم المشورة في مجال الأوراق المالية، وحفظ الأوراق المالية العائدة لشخص آخر.

٧ - لائحة صناديق الاستثمار العقاري

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (١-١٩٣-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/٦/١٩هـ الموافق ٢٠٠٦/٧/١٥م، وتُنظم تأسيس صناديق الاستثمار العقاري في المملكة، وإجراءات الترخيص لها وشروطه، وطرح وحداتها، وما يتصل بإدارتها والإشراف عليها، وحماية حقوق ملكيتها، وتطبيق قواعد الإفصاح عليها .

٨ - لائحة حوكمة الشركات

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (١-٢١٢-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/١٠/٢١هـ الموافق ٢٠٠٦/١١/١٢م، وتُبين القواعد والمعايير المنظمة لإدارة شركات المساهمة المدرجة في السوق، من أجل ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح. وتُبين اللائحة حقوق المساهمين وكيفية حصولهم عليها، والسياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح، ووظائف مجلس الإدارة ومسؤولياته ولجانه.

٩ - لائحة صناديق الاستثمار

صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (١-٢١٩-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/١٢/٣هـ الموافق ٢٠٠٦/١٢/٢٤م، وتنظم تأسيس صناديق الاستثمار في المملكة، وإجراءات الترخيص لها وشروطه، وما يتصل بإدارتها والإشراف عليها، وطرح وحداتها واستردادها، وجميع الأنشطة المرتبطة بها.

ب ـ القرارات التنظيمية

أصدر مجلس الهيئة عدداً من القرارات لتنظيم السوق المالية، ومن أهمها :

١- القرار رقم (١-٥٧-٢٠٠٥) وتاريخ ١٤٢٦/٢/٣٠هـ الموافق ٢٠٠٥/٤/٩م بفرض غرامات مالية على الشركات التي لا تلتزم بمواعيد الإفصاح عن القوائم المالية، ونشر إعلان على موقع (تداول) بأسماء هذه الشركات .

٢ - القرار رقم (٥-١٢٦-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٦/١٢/٤هـ الموافق ٢٠٠٦/١/٤م في شأن منع شركات المساهمة من الاستثمار في أسهم شركات المساهمة الأخرى ما لم يتم الوفاء بعدد من الشروط والضوابط المبينة في القرار .

٣ - القرار رقم (١-١٥٢-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢١هـ الموافق ٢٠٠٦/٣/٢١م في شأن ضوابط فتح محافظ تداول الأسهم في السوق المالية السعودية من قبل الأفراد المقيمين في المملكة.

٤ - القرار رقم (٤-١٥٤-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٧م في شأن الإجراءات التنفيذية لتنفيذ قرار مجلس الوزراء المتضمن أن تكون القيمة الاسمية لسهم شركة المساهمة عشرة ريالات.

٥ - القرار رقم (١-١٧٩-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/٥/٤هـ الموافق ٢٠٠٦/٥/٣١م في شأن إلغاء التداول يوم الخميس ابتداءً من يوم الخميس
١٤٢٧/٥/١٩هـ الموافق ٢٠٠٦/٦/١٥م، وتخفيض العمولة على عمليات شراء الأسهم وبيعها في السوق من (٠,٠٠١٥) من قيمة الصفقة إلى (٠,٠٠١٢) وتحديد الحد الأعلى للعمولة باثني عشر ريالاً لأي أمر يساوي أو يقل عن عشرة آلاف ريال، وذلك ابتداءً من يوم السبت ١٤٢٧/٥/٢١هـ الموافق ٢٠٠٦/٦/١٧م، وبيان شروط اتفاق الشخص المرخص له مع العميل على تحصيل عمولة أقل.

٦ - القرار رقم (٣-١٩٨-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/٧/١٣هـ الموافق ٢٠٠٦/٨/٧م في شأن تنظيم تداول الأشخاص الاعتباريين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أسهم الشركات المُدرجة في السوق المالية السعودية. ويشمل هؤلاء الأشخاص الشركات المرخص لها بالاستثمار في الأوراق المالية، والمؤسسات الاستثمارية الحكومية، ومؤسسات معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية الخليجية وصناديق الاستثمار التابعة لها. ويبين القرار إجراءات وشروط وضوابط هذا التداول.

٧ - القرار رقم (١-٢٠٦-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/٩/٣هـ الموافق ٢٠٠٦/٩/٢٦م في شأن تعديل فترة التداول في السوق لتصبح فترة واحدة من الساعة الحادية عشرة صباحاً حتى الثالثة والنصف عصراً من يوم السبت حتى يوم الأربعاء من كل أسبوع، وذلك ابتداءً من يوم السبت ١٤٢٧/١٠/٦هـ الموافق ٢٠٠٦/١٠/٢٨م.

٨ - القرار رقم (٧-٢١٦-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/١١/١١هـ الموافق ٢٠٠٦/١٢/٢م في شأن تنظيم إعلانات الشركات التي تنشرها عبر موقع (تداول) تنفيذاً للالتزامات النظامية أو اللائحية، مثل الإعلان عن النتائج المالية، والإعلان عن التطورات الجوهرية. ويحدد القرار العناصر الأساسية والشروط الشكلية والموضوعية في هذه الإعلانات، وما يجب على الشركة القيام به نحو وضوح الإعلان ودقته ومصداقيته.

الباب الثالث
أعمال هيئة السوق المالية وإنجازاتها

أعمال هيئة السوق المالية وانجازاتها

تقوم هيئة السوق المالية بالعديد من الوظائف التنفيذية الرئيسية من أجل تحقيق أهدافها الكلية، وتشمل هذه الوظائف: تنظيم طرح الأوراق المالية وإدراجها،والرقابة على التداول والإفصاح المستمر، والتراخيص والتفتيش، والمتابعة والتحقيق وشكاوى المستثمرين، والإعلام وتوعية المستثمر،والموارد البشرية.

تنظيم طرح الأوراق المالية وإدراجها

تعد هيئة السوق المالية بحسب المادتين (الخامسة) و(السادسة) من نظام السوق المالية -الجهة المسؤولة عن تنظيم إصدار وطرح الأوراق المالية والموافقة عليها ومراقبة التعامل بها-وبيّن نظام السوق المالية ولائحة طرح الأوراق المالية الصادرة عن مجلس الهيئة أنه لايجوز للمصدر أو لتابعه أو لمتعهد التغطية أن يعرض أوراقاً مالية ما لم يقم بتقديم نشرة إصدار إلى الهيئة. ولايجوز للمصدر أو تابعه أو متعهد التغطية بيع أوراق مالية تابعة للمصدر قبل الموافقة على نشرة الإصدار واعتمادها من مجلس الهيئة. وبينت لائحة طرح الأوراق المالية طبيعة البيانات ومحتواها والمعلومات الواجب تضمينها في نشرة الإصدار حتى يتمكن المستثمر من الاطلاع عليها واتخاذ قراره الاستثماري. وحددت اللائحة حالات الطرح العام والطرح الخاص والطرح المستثنى ومتطلبات كل منها.

وسعت الهيئة خلال الفترة الماضية إلى وضع أفضل الإجراءات والأساليب لأنشطة تمويل الشركات، والتأكيد على حماية المستثمرين من خلال تنظيم إصدار الأوراق المالية وطرحها وتوفير المعلومات والبيانات المطلوبة للراغبين في الاكتتاب لتمكينهم من اتخاذ قرار استثماري سليم ومدروس.

الأساليب والمفاهيم الجديدة التي تم تطبيقها في شأن طرح الأوراق المالية

عملت هيئة السوق المالية على تطبيق عدد من المفاهيم والأساليب الجديدة في عمليات طرح الأوراق المالية، ومن أهمها:

- التعهد بالتغطية.
- بناء سجل أوامر الاكتتاب.
- تطبيق مستوى عال من الإفصاح.
- تطبيق معايير كمية ونوعية لتقييم رأس المال.

■ التعهد بالتغطية

وهو إلزام مصدر الورقة المالية (الشركة) بتعيين متعهد تغطية يلتزم بشراء الأوراق المالية المطروحة من المصدر في حال عدم شرائها من المستثمرين خلال فترة الطرح العام.

■ بناء سجل أوامر الاكتتاب

ويتم من خلال هذا الأسلوب مخاطبة المستثمرين من المؤسسات قبل تسعير الطرح العام من أجل الحصول على معلومات عن حجم الطلب المتوقع والسعر العادل للورقة المالية المطروحة، وتخصيص نسبة معينة لهم من الأسهم المطروحة ضمن نطاق سعري محدد.

■ تطبيق مستوى عالٍ من الإفصاح عن إصدار الأوراق المالية

طبقت الهيئة متطلبات وشروط إفصاح عالية المستوى عند إصدار الأوراق المالية وطرحها في السوق، من أجل تزويد المستثمرين بالمعلومات المناسبة لاتخاذ قرارهم الاستثماري بشكل مدروس. واستناداً إلى لائحة طرح الأوراق المالية وقواعد التسجيل والإدراج، ينبغي أن تتضمن نشرة الإصدار معلومات وبيانات من أهمها:

- وصف كاف لمصدّر الأوراق المالية وطبيعة عمله والأشخاص القائمين على إدارته مثل: أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، وكبار الموظفين، والمساهمين الرئيسين.

■ وصف كاف للأوراق المالية المزمع إصدارها أو طرحها من حيث عددها وسعرها والحقوق المتعلقة بها، وأي حق أولي تتمتع به أوراق مالية أخرى للمصدر إن وجدت. ويجب أن يحدد الوصف كيفية صرف حصيلة الإصدار، والعمولات التي يتقاضاها المعنيون بالإصدار.

■ بيان واضح عن المركز المالي للمصدر، وأي معلومة مالية ذات علاقة بما في ذلك الميزانية، وحساب الأرباح والخسائر، وبيانات التدفق النقدي المدققة من قبل مراجع الحسابات.

■ أي معلومه أخرى تطلبها الهيئة.

■ تطبيق معايير كمية ونوعية للموافقة على زيادة رأس المال الشركات المدرجة أو خفضه

تطبق الهيئة معايير كمية ونوعية عند دراسة أي طلب من الشركات المدرجة في السوق لزيادة رأس مالها أو خفضه، من أهمها: نسبة الزيادة في رأس المال أو خفضه مع إيضاح أسباب الزيادة أو الخفض، واستخدام حصيلة الإصدار، ومدى التزام الشركة بمعايير الإفصاح والشفافية، وتحليل التدفقات النقدية للشركة، والنسب المالية والأداء المالي التاريخي للشركة وربحية السهم.

■ الإصدارات التي وافقت عليها الهيئة

شهد عام ٢٠٠٦م زيادة في عدد الإصدارات التي وافقت عليها الهيئة حيث بلغ إجمالي عددها ٦٢ طرحاً، مقارنة مع ٤٠ طرحاً للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٥م. ويبين الجدول رقم (١/أ) ملخصاً لتلك الطلبات:

جدول رقم (١/أ)، طرح الأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م

نوع الطرح	٢٠٠٦م	للفترة ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٥م
طرح عام	١٠	٦
طرح خاص	-	١
طرح اسهم حقوق اولوية أو منحه	٢٥	٢٣
استحواذ من خلال إصدار أسهم	٣	-
طرح مستثنى	٢٣	١٠
طرح أدوات دين (صكوك)	١	-
الإجمالي	٦٢	٤٠

وبلغ إجمالي حصيلة الإصدارات في السوق السعودية في عام ٢٠٠٦م نحو ثمانية وعشرين مليار ريال سعودي مقارنة مع اثنى عشر مليار ريال خلال الفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٥م. ويوضح الجدول رقم (١/ب) إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية حسب نوع الطرح للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م.

الجدول رقم (١/ب) إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية بحسب نوع الطرح للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م

نوع الطرح	٢٠٠٦م مليون (ر.س)	للفترة ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٥م مليون (ر.س)
طرح عام	١٠,٤٤٦	٥,٥٨٣
طرح خاص	-----	٢٩٠
طرح أسهم حقوق أولوية	٦,٠٤٢	٣,٣٥٤
طرح مستثنى	٨,٥٠١	٣,١٠٩
طرح ادوات دين (صكوك)	٣,٠٠٠	------
الإجمالي	٢٧,٩٨٩	١٢,٣٣٦

ويوضح الرسم البياني رقم (١) طروحات الأوراق المالية (باستثناء طلبات زيادة رأس المال من خلال منح أسهم مجانية وطلبات الاستحواذ عن طريق إصدار أسهم) التي اعتمدتها الهيئة مع بيان نسبة نوع الطرح إلى إجمالي حصيلة الطرح للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م.

الرسم البياني رقم (١)، طرح الأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م

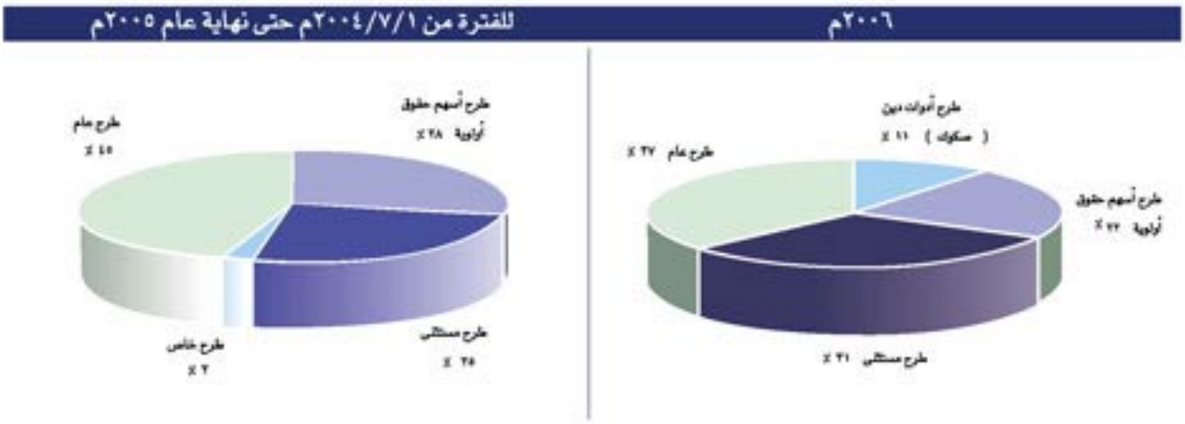

ولضمان تحقيق العدالة بين المواطنين ومساعدة محدودي الدخل منهم في أي طرح عام، وضعت الهيئة شروطاً للاكتتاب تهدف إلى تخصيص أكبر عدد ممكن من الأسهم للمكتتبين الأفراد، وتقليص فترة استرداد فائض الاكتتاب مما أسهم في ارتفاع عدد المستثمرين خلال عمليات الطرح، حيث تجاوز عدد المكتتبين على سبيل المثال في شركة (إعمار) المدينة الاقتصادية عشرة ملايين مكتتب. ويوضح الجدول رقم (٢) طرح الأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م.

الجدول رقم (٢): طرح الأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م

الشركة	تاريخ الطرح	حجم الطرح مليون (ر.س)*	عدد المكتتبين	عدد مرات التغطية (مرة)
شركة العبداللطيف للاستثمار الصناعي	٩ ديسمبر ٢٠٠٦م	٨١٩	٧٢١,٠٩٧	١,٦٥
شركة البوليولفينات المتقدمة	٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦م	٦٦٤	٣,٠٧٦,٣٢١	٢,٥٢
شركة الباطين للطاقة و الاتصالات	٤ نوفمبر ٢٠٠٦م	٣٢٤	٢,٢١٩,٨٩٠	٢,٩٥
شركة فواز عبدالعزيز الحكير وشركاه	٧ أكتوبر ٢٠٠٦م	١,٣٢٠	٢,١١١,٧٠٨	١,٨٥
الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم)	٩ سبتمبر ٢٠٠٦م	٢,٤٧٥	٦,٦٩٤,٣٩٥	١,٦٥
شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان	١٢ أغسطس ٢٠٠٦م	٥٢٢	٤,٦٥٦,١٩٣	٥,٧٨
إعمار المدينة الاقتصادية	٢٢ يوليو ٢٠٠٦م	٢,٥٥٠	١٠,٠٠٧,١٢٩	٢,٨٢
الشركة السعودية لصناعة الورق	٢٤ أبريل ٢٠٠٦م	٤٤٦	٨٨١,٤٨٣	٦,٢٩
المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق	٤ أبريل ٢٠٠٦م	١,١٠٤	١,٦٦٧,١٣٧	٣,٦٨
شركة الدريس للخدمات البترولية و النقليات	٢١ يناير ٢٠٠٦م	٢٢٢	١,٤٨٣,٨٧٧	١٢,٨
شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات (ينساب)	١٧ ديسمبر ٢٠٠٥م	١,٩٦٩	٨,٨٥٩,٩٢٩	٢,٩
شركة المراعي	٤ يوليو ٢٠٠٥م	٢,٣٠٤	١,٧٠٠,٣٤٥	٤
الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو)	٢٥ أبريل ٢٠٠٥م	٥٠٧	١,٠٣٣,٨٢٣	٥,٩
بنك البلاد	٢١ فبراير ٢٠٠٥م	١,٥٠٠	٨,٧٠١,٠٦٨	٥,٢
الشركة التعاونية للتأمين	٢١ ديسمبر ٢٠٠٤م	١,٤٣٥	٨١٩,٠٣٥	١٠,٩
شركة تحاد اتصالات	١٦ أكتوبر ٢٠٠٤م	١,٠٠٠	٤,٢٧٦,٨٢٧	٥١

* الأرقام مقربة إلى أقرب مليون

ويوضح الرسمان البيانيان رقم (٢/أ) و(٢/ب) الزيادة الكبيرة في أعداد المكتتبين في عمليات طرح الأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م.

رسم بياني رقم (٢/أ)، أعداد المكتتبين (بالألف) في عمليات طرح الأوراق المالية لعام ٢٠٠٦م

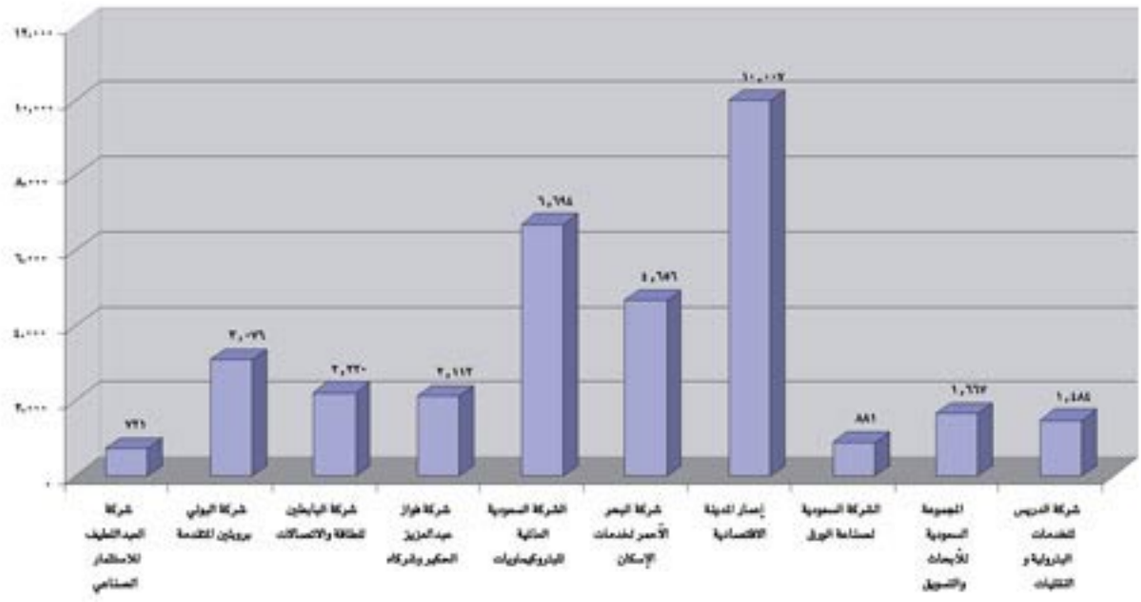

رسم بياني رقم (٢/ب) أعداد المكتتبين (بالألف) في عمليات طرح الأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى عام ٢٠٠٥م

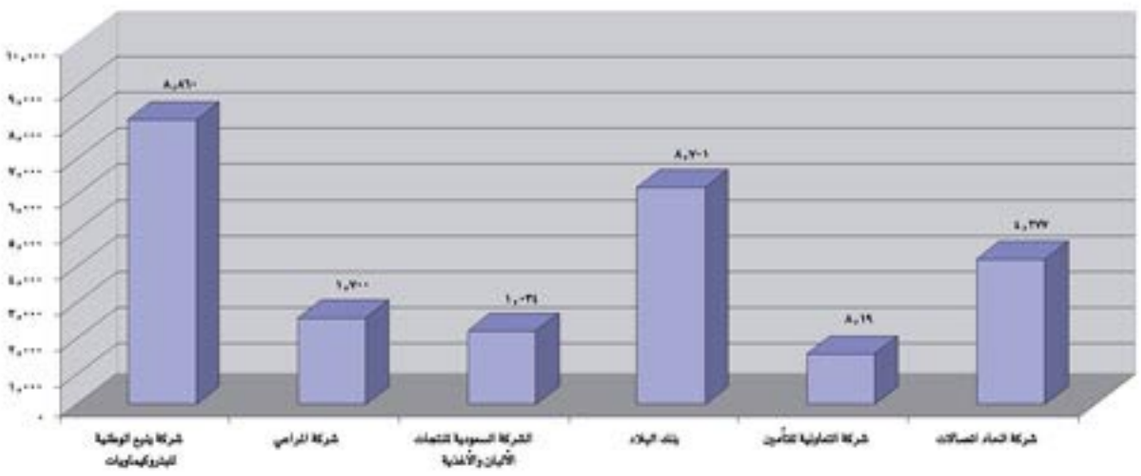

الإشراف على عمليات الطرح وطرح أسهم حقوق الأولوية

عملت الهيئة مع مديري الاكتتاب والبنوك المستلمة لطلبات الاكتتاب على تسهيل الاكتتاب من خلال إيجاد قنوات اكتتاب بديلة مثل الإنترنت والصراف الآلي والهاتف المصرفي. وأسهمت هذه القنوات في التقليل من الأخطاء واختصار مدة الاكتتاب والتقليل من الاعتماد على طلبات الاكتتاب المطبوعة. ويوضح الجدولان رقم (٣/أ) و(٣/ب) التطور في استخدام قنوات الاكتتاب المتاحة في عمليات الطرح للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م.

الجدول رقم (٣/أ): القنوات المستخدمة في عمليات الطرح لعام ٢٠٠٦م

الشركة	عدد المكتتبين	الهاتف المصرفي	الصراف الآلي	الإنترنت	الفروع
شركة العبداللطيف للاستثمار الصناعي	٧٢١,٠٩٧	٣٥٪	٣٦٪	١٩٪	١٠٪
شركة البولي بروبلين المتقدمة	٣,٠٧٦,٢٢١	٢٧٪	٤٠٪	١٩٪	١٤٪
شركة البابطين للطاقة و الاتصالات	٢,٢١٩,٨٩٠	٢١٪	٤٩٪	١٧٪	١٣٪
شركة فواز عبدالعزيز الحكير وشركاه	٢,١١١,٧٠٨	٢٥٪	٤٣٪	١٤٪	١٨٪
الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	٦,٦٩٤,٣٩٥	١٩٪	٤٤٪	١٦٪	٢١٪
شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان	٤,٦٥٦,١٩٣	٢١٪	٤٤٪	١٦٪	١٩٪
إعمار المدينة الاقتصادية	١٠,٠٠٧,١٢٩	١٠٪	٢٥٪	٦ ٪	٥٩٪
الشركة السعودية لصناعة الورق	٨٨١,٤٨٣	١٩٪	٣١٪	١٢٪	٣٨٪
المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق	١,٦٦٧,١٣٧	١٧٪	١٨٪	٨ ٪	٥٧٪
شركة الدريس للخدمات البترولية و النقليات	١,٤٨٣,٨٧٧	٢٣٪	٢٤٪	١١٪	٤٢٪

الجدول رقم (٣/ب): القنوات المستخدمة في عمليات الطرح للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٥م

الشركة	عدد المكتتبين	الهاتف المصرفي	الصراف الآلي	الإنترنت	الفروع
شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات	٨,٨٥٩,٩٢٩	١٢,٣٪	١٩,٣٪	٦,٦٪	٦١,٨٪
شركة المراعي	١,٧٠٠,٣٤٥	١٤,٥٪	٣,٢٪	٨,٦٪	٧٣,٧٪
الشركة السعودية لمنتجات الالبان والاغذية	١,٠٣٣,٨٢٣	١٤,٢٪	---	٢,٩٪	٨٢,٩٪
بنك البلاد	٨,٧٠١,٠٦٨	٥,٣ ٪	---	١,١٪	٩٣,٦٪
شركة التعاونية للتأمين	٨١٩,٠٣٥	-----	---	---	١٠٠٪
شركة اتحاد اتصالات	٤,٢٧٦,٨٢٧	-----	---	---	١٠٠٪

وتوضح الرسومات البيانية الآتية التطور في استخدام قنوات الاكتتاب البديلة للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م.

الرسم البياني رقم (٣/أ)، القنوات المستخدمة في عمليات الطرح في عام ٢٠٠٦م

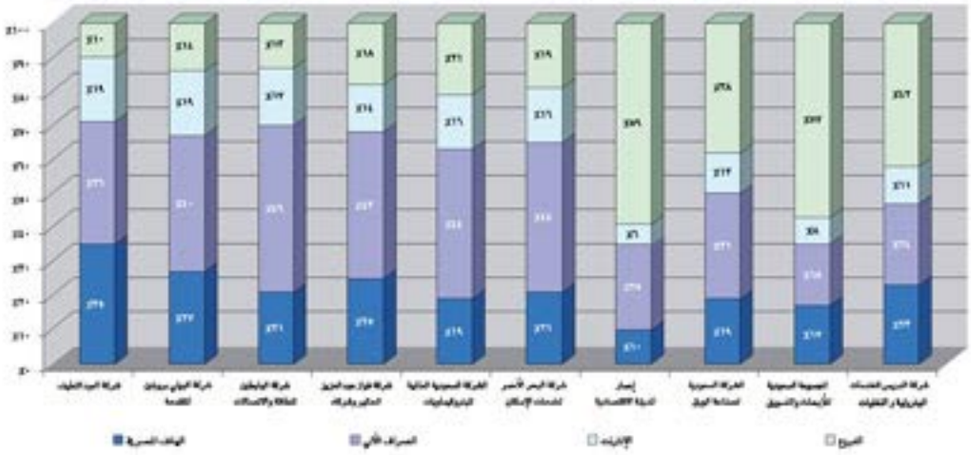

الرسم البياني رقم (٣/ب)، القنوات المستخدمة في عمليات الطرح للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٥م

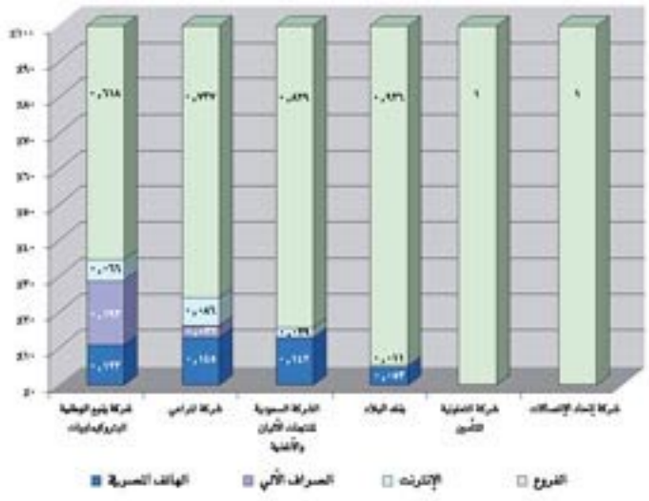

ويتضح من الرسم البياني رقم (٤)، أن متوسط عمليات الاكتتاب عبر الفروع تراجع من ١٠٠٪ عام ٢٠٠٤م إلى نحو ٢٩٪ في عام ٢٠٠٦م، بفضل توفير قنوات الاكتتاب البديلة.

الرسم البياني رقم (٤)، نسب الاكتتاب عبر القنوات المتاحة في عمليات الطرح للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م

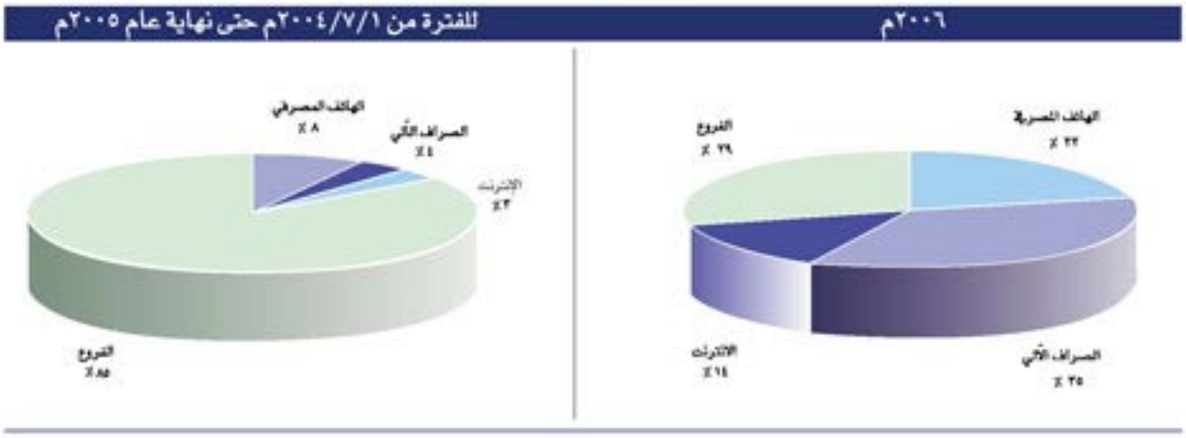

معالجة طلبات الاكتتاب المتعثرة

تتلقى الهيئة خلال فترة طرح الأوراق المالية وبعدها عدداً من الشكاوى المتعلقة بالاكتتاب وتعمل على تسوية تلك الشكاوى ومعالجتها بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة. ويوضح الجدول رقم (٤) عدد الشكاوى التي تمت تسويتها ومعالجتها المتعلقة بعمليات الطرح لعام ٢٠٠٦م.

الجدول رقم (٤)، عدد الشكاوى المستلمة والمعالجة المتعلقة بطرح الأوراق المالية

وضع الشكوى	العدد	النسبة
الشكاوى المستلمة	٦٥٣	١٠٠,٠٪
الشكاوى التي تمت تسويتها	٦٠٣	٩٢,٣٪
الشكاوى تحت النظر	٥٠	٧,٧٪

الرقابة على التداول والإفصاح المستمر

تعمل الهيئة على توفير الحماية للمواطنين والمستثمرين في السوق المالية، وتحقيق العدالة والشفافية في معاملات الأوراق المالية من خلال متابعة عمليات التداول للتأكد من التزام المشاركين في السوق بالنظام ولوائحه التنفيذية، وقيام الشركات المساهمة المدرجة بالإفصاح المستمر عن بياناتها ومعلوماتها المالية.

■ الرقابة على عمليات التداول ومتابعتها

تقوم الهيئة بشكل مستمر على متابعة عمليات التداول في السوق المالية ومراقبتها وتحليلها وتحديد أي تصرف يمكن أن يكون مخالفاً لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. ويتم ذلك من خلال نظام رقابي وإشرافي يمكن من متابعة أنشطة السوق، ومراقبة الممارسات المحظورة، ورصد المخالفات التي قد تنطوي على تلاعب أو تدليس أو غش.

■ متابعة التداولات في السوق

تقوم الهيئة بمراجعة نشاط السوق وتحليل بياناته، ودراسة تأثير أي إعلان جوهري يصدر عن أي من الشركات المدرجة. وإعداد تقرير عند الاشتباه في تسريب أخبار أو معلومات من الشركات المدرجة أو من أي طرف ذي علاقة، وكذلك إعداد تقارير عن تداول أعضاء مجالس الإدارات وكبار التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في السوق.

■ مراجعة وتحليل تداولات المستثمرين

أعدت الإدارة المعنية في الهيئة خلال عام ٢٠٠٦م (٣٥٧٠) تقريراً تحليلياً عن نشاط السوق مقارنة مع (٦٦٠) تقريراً منذ ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٥م. كما أعدت (٢٥٢) تقريراً مختصراً عن حالات اشتباه بوجود مخالفات لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية خلال عام ٢٠٠٦م مقارنة مع (٢٢٠) تقريراً للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٥م.

■ إعداد التقارير عن المخالفات

قامت الهيئة برصد مجموعة من التصرفات والممارسات التي عُدَّت من أنواع التلاعب أو التضليل لمخالفتها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. وشملت هذه المخالفات عمليات تداول لبعض أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة المدرجة وكبار التنفيذيين فيها وعائلاتهم (زوجاتهم وأولادهم القصر) خلال فترة الحظر المنصوص عليها في قواعد التسجيل والإدراج. وقد تمت إحالة هذه المخالفات للتحري والتحقيق وإصدار القرارات اللازمة حيالها.

■ آلية عمل الرقابة

تجرى عملية المراقبة على التداول في السوق عن طريق المراقبة الآنية حيث تتم متابعة الأوامر والصفقات المنفذة في النظام خلال أوقات التداول. أما المراقبة غير المباشرة للتداول فتتم بعد انتهاء فترة التداول. ويكون ذلك بعد انتهاء فترة التداول باستخدام قاعدة البيانات الخاصة بذلك حيث تتم مراجعة الأوامر والصفقات المنفذة وتحليلها وإعداد تقرير عن أي اشتباه بمخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

■ الإفصاح المستمر

تتابع الهيئة التزام الشركات المدرجة في السوق بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، والتزامها بالإفصاح المستمر عن نتائج أعمالها وتقاريرها المالية، والمعلومات الجوهرية بشأن أي حدث يهم المستثمرين ويؤثر على أسعار أوراقها المالية، والتأكد من نشرها على موقع تداول قبل نشرها في وسائل الإعلام أو أي موقع آخر.

وتقوم الهيئة بمراجعة القوائم المالية للشركات المدرجة للتأكد من أن إعدادها تم وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. بالإضافة إلى متابعة الشركات المدرجة بإدخال بياناتها ومعلوماتها المالية وإعلاناتها وبثها على موقع (تداول) من خلال نظام معلومات الشركات. وبلغ عدد الإعلانات التي بثت عام ٢٠٠٦م ١٧٢٤ إعلاناً، وعدد الإعلانات التي بثت للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٥م ٢١٦٢ إعلاناً (الجدول رقم (٥)). ومن أجل تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح في السوق المالية، ومساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناءً على معلومات صحيحة ووافية. ولرغبة الهيئة في توحيد صياغة الإعلانات المهمة المنشورة من قبل الشركات تم إعداد ضوابط لصياغة تلك الإعلانات، وتوجيه الشركات للالتزام بها.

■ الإفصاح عن القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة للشركات المدرجة

تعمل الهيئة على التأكد من التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن قوائمها المالية الأولية و السنوية خلال المهلة المحددة بلوائح الهيئة. وبلغت نسبة التزام الشركات المفصحة عن قوائمها المالية للثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٠٦م ١٠٠٪. كما تمت مراجعة القوائم المالية المختصرة قبل بثها على موقع (تداول) وبلغ عددها ٤١٨ قائمة مالية (أولية وسنوية) في عام ٢٠٠٦م و٥٧١ قائمة مالية للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٥م.

■ متابعة ما ينشر في وسائل الإعلام و منتديات الإنترنت

تتابع الهيئة ما ينشر في الصحف والمجلات، وما يبث عبر مواقع ومنتديات الإنترنت عن الشركات المدرجة، ويتم الاستفسار من الشركات عن صحة المعلومات المنشورة والتأكد منها، وإلزام الشركات بالإفصاح والنشر من خلال موقع (تداول) قبل نشر هذه الأخبار على أي موقع آخر أو في أي وسيلة إعلام أخرى.

الرسم البياني رقم (٥)
التقارير بشأن متابعة نشاط السوق

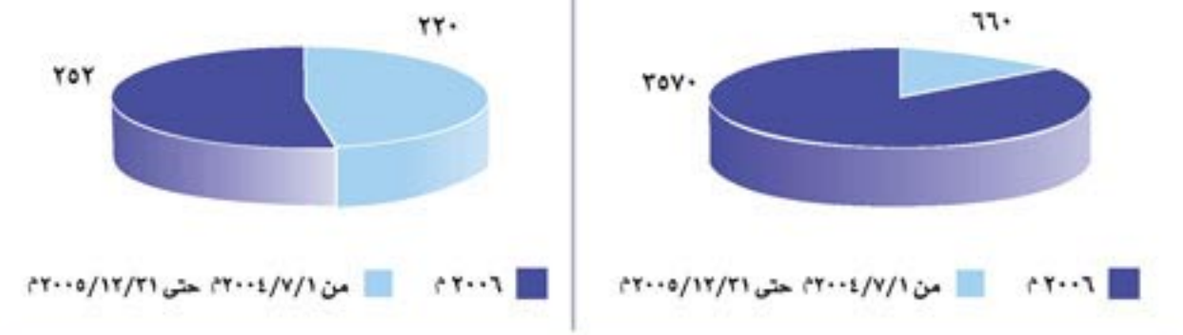

الرسم البياني رقم (٦)
التقارير عن حالات الاشتباه بوجود مخالفات

الجدول رقم (٥)، إحصائية عن الأعمال المتعلقة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها والإعلانات المنشورة للفترة من ١/٧/٢٠٠٤م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م

الموضوع	٢٠٠٦م	للفترة من ١/٧/٢٠٠٤م وحتى نهاية عام ٢٠٠٥م
عدد الإعلانات على موقع تداول	١٧٢٤ إعلاناً	٢١٦٣ إعلاناً
القوائم المالية المختصرة التي تمت مراجعتها وبثها على موقع تداول	٤١٨ قائمة	٥٧١ قائمة
القوائم المالية المفصلة التي بثت على موقع تداول على شكل ملف (PDF)	٤١١ قائمة	٧٧١ قائمة (شاملة الأعوام السابقة)
مراجعة القوائم المالية السنوية التي وردت بها تحفظات عن العام السابق	٢٠ شركة	١٩ شركة
مراجعة القوائم المالية السنوية لعينة من الشركات التي لم ترد بها تحفظات (المراجعة الشاملة)	١٢ شركة	--------
مراجعة القوائم المالية الأولية (ربع السنوية) التي وردت بها تحفظات	٢٥ شركة انخفاض عدد الشركات التي ورد على قوائمها المالية تحفظات	٦٥ شركة
مراجعة القوائم المالية الأولية للشركات للتأكد من التزامها بالمعالجة المحاسبية الصحيحة	١٤ شركة	١٢ شركة

التراخيص والتفتيش

انطلاقاً من مسؤولية هيئة السوق المالية في تنظيم أعمال الأوراق المالية وحرصاً على سلامة التعامل بالأوراق المالية وحماية المستثمرين وتعزيز ثقتهم في السوق، ومن أجل زيادة المنافسة وتحسين جودة الخدمات المُقدمة من شركات الوساطة، فقد أصدرت الهيئة لائحة أعمال الأوراق المالية للتعريف بأعمال الأوراق المالية، ولائحة الأشخاص المرخص لهم التي شملت الترخيص لخمسة أنشطة رئيسة هي:

١-التعامل ٢-الإدارة ٣-الترتيب ٤-تقديم المشورة ٥-الحفظ

وحظرت لائحة أعمال الأوراق المالية على أي شخص القيام بممارسة أي نشاط يتعلق بأعمال الأوراق المالية في المملكة ما لم يكن شخصاً مرخصاً له من الهيئة. وتضمن قرار مجلس الهيئة باعتماد لائحة الأشخاص المرخص لهم نصاً يلزم البنوك العاملة في المملكة بإنشاء شركات تابعة لها لممارسة أعمال الأوراق المالية، وفي الوقت نفسة يجيز للبنوك الاستمرار في ممارسة أعمال الأوراق المالية لمدة لاتزيد على سنتين من تاريخ نفاذ لائحة الأشخاص المرخص لهم، لاستكمال إنشاء تلك الشركات.

ومنذ إقرار اللائحة تقدم للهيئة العديد من المستثمرين بطلبات للترخيص بقيام شركات لممارسة أعمال الأوراق المالية، وأصدر المجلس قرارات بالموافقة على الترخيص لخمس و أربعين (٤٥) مؤسسة و شركة لمزاولة أنشطة أعمال الأوراق المالية، منها ثمانية (٨) تراخيص في عام ٢٠٠٥م وأربعون (٤٠) ترخيصاً في عام ٢٠٠٦م.

ويوضح الرسم البياني رقم (٧) عدد الأشخاص المرخص لهم حسب الأنشطة التي يمارسونها (تعامل، إدارة، ترتيب، تقديم مشورة، حفظ)، فيما يوضح الرسم البياني رقم (٨) النسب المئوية للتراخيص حسب نوعية النشاط، كما يوضح الرسم البياني رقم (٩) عدد الأشخاص المرخص لهم بحسب عدد الأنشطة المرخص لهم بمزاولتها. أما الجدول رقم (٦) فيوضح الأشخاص المرخص لهم بحسب عدد الأنشطة المرخص لهم بمزاولتها، كما يوضح الجدول رقم (٧) ملخصاً لأنشطة الأشخاص المرخص لهم لعامي ٢٠٠٦م و٢٠٠٥م.

الرسم البياني رقم (٧)، عدد التراخيص الممنوحة حسب نوعية النشاط

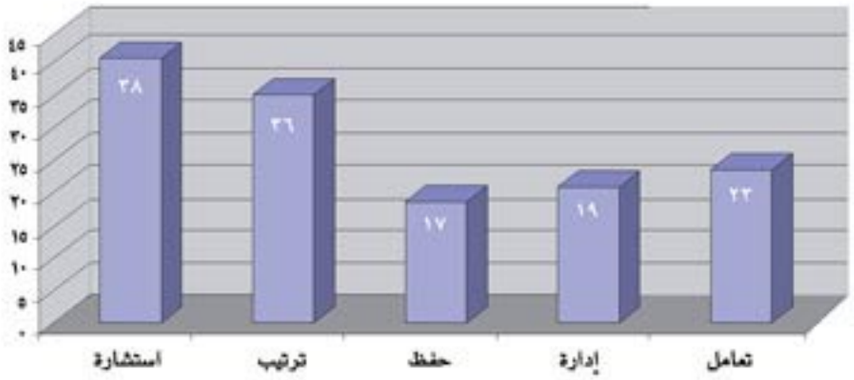

الرسم البياني رقم (٨): نسب التراخيص الممنوحة حسب نوعية النشاط

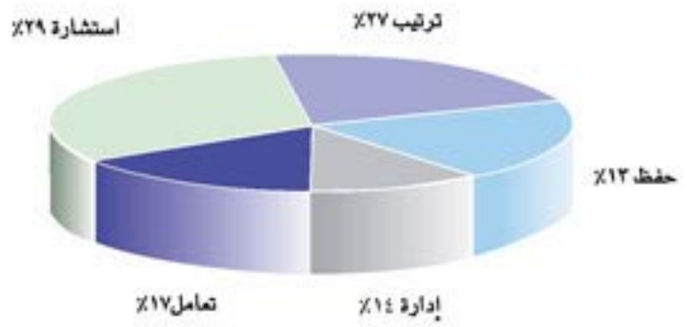

الرسم البياني رقم (٩): عدد الأشخاص المرخص لهم بحسب عدد الأنشطة المرخص لهم بمزاولتها

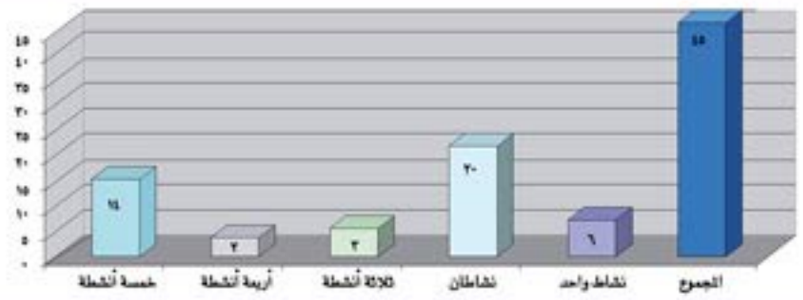

الجدول رقم (٦) الأشخاص المرخص لهم بمزاولة مختلف أنشطة الوساطة

م	اسم الشركة	تاريخ منح الترخيص	تعامل	إدارة	ترتيب	تقديم مشورة	حفظ
١	شركة المجموعة المالية (١)	عامي (٢٠٠٥م-٢٠٠٦م)	✓	✓	✓	✓	✓
٢	شركة الدخيل للاستثمار والتمويل (٢)	عامي (٢٠٠٥م-٢٠٠٦م)	✓	✓	✓	✓	✓
٣	إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة	عام ٢٠٠٥م	✓	✓	✓	✓	✓
٤	مجموعة بخيت الاستثمارية (٣)	عامي (٢٠٠٥م-٢٠٠٦م)	---	✓	---	✓	✓
٥	مكتب باسل محمد الفلاييني للاستشارات المالية	عام ٢٠٠٥م	---	---	✓	✓	---
٦	بيت الاستشارات المالية	عام ٢٠٠٥م	---	---	✓	✓	---
٧	شركة أصول المالية	عام ٢٠٠٥م	✓	---	---	---	---
٨	الشركة السعودية السويسرية للأوراق المالية	عام ٢٠٠٥م	✓	---	---	---	---
٩	شركة رنا للاستثمار	عام ٢٠٠٦م	✓	✓	✓	✓	✓
١٠	شركة المجموعة المالية هيرمس السعودية	عام ٢٠٠٦م	✓	✓	✓	✓	✓
١١	شركة عودة العربية السعودية	عام ٢٠٠٦م	✓	✓	✓	✓	✓
١٢	شركة فالكم للخدمات المالية	عام ٢٠٠٦م	✓	✓	✓	✓	✓
١٣	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	عام ٢٠٠٦م	✓	✓	✓	✓	✓
١٤	فرصة للاستثمار	عام ٢٠٠٦م	✓	✓	✓	✓	✓
١٥	شركة جدوى للاستثمار	عام ٢٠٠٦م	✓	✓	✓	✓	✓
١٦	شركة وطن للاستثمار وأعمال الأوراق المالية	عام ٢٠٠٦م	✓	✓	✓	✓	✓
١٧	شركة الأهلي المالية	عام ٢٠٠٦م	✓	✓	✓	✓	✓
١٨	شركة المستثمر للأوراق المالية	عام ٢٠٠٦م	✓	✓	✓	✓	✓
١٩	شركة الاستثمارات الخليجية	عام ٢٠٠٦م	✓	✓	✓	✓	✓
٢٠	شركة سويكورب	عام ٢٠٠٦م	✓	✓	✓	✓	---
٢١	شركة الوساطة المالية	عام ٢٠٠٦م	✓	---	✓	✓	✓
٢٢	مجموعة التوفيق المالية	عام ٢٠٠٦م	---	✓	✓	---	✓
٢٣	مجموعة كسب المالية	عام ٢٠٠٦م	✓	---	✓	✓	---
٢٤	شركة الفريق الأول	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٢٥	شركة دار الإدارة والتطوير للاستثمار	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٢٦	مكتب عبدالعزيز الربدي للاستشارات المالية	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٢٧	إيرنست ويونغ العربية السعودية للاستشارات	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٢٨	مكتب الألباب للاستشارات المالية	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٢٩	شركة الأول للخدمات المالية	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٣٠	مكتب الخبير للاستشارات المالية	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٣١	صدقه للاستشارات المالية	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٣٢	مجموعة الاستشارات المالية	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٣٣	البوصلة للاستشارات	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٣٤	شركة فريق ألفا	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٣٥	أموال للاستشارات المالية المحدودة	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٣٦	شركة رسملة للاستثمار السعودية المحدودة	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٣٧	دار الخليج للبحوث والتطوير المالي	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٣٨	دار الأصول للاستشارات المالية	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٣٩	دار التمويل والاستثمار المالي	عام ٢٠٠٦م	---	---	✓	✓	---
٤٠	شركة إثراء المالية	عام ٢٠٠٦م	✓	✓	---	---	---
٤١	شركة بايونيرز السعودية للأوراق المالية	عام ٢٠٠٦م	✓	---	---	✓	---
٤٢	مكتب محمد الشميمري للاستشارات المالية	عام ٢٠٠٦م	---	---	---	✓	---
٤٣	شركة المال سيكيوريتيز السعودية	عام ٢٠٠٦م	✓	---	---	---	---
٤٤	شركة نعيم الاستثمارية	عام ٢٠٠٦م	---	✓	---	---	---
٤٥	شركة الأولى جوجيت للوساطة المالية	عام ٢٠٠٦م	✓	---	---	---	---

(١) تم الترخيص لها في عام ٢٠٠٥م لتقديم الترتيب والمشورة، وتمت إضافة نشاط التعامل ونشاط الإدارة ونشاط الحفظ في عام ٢٠٠٦م.
(٢) تم الترخيص لها في عام ٢٠٠٥م لتقديم الترتيب والمشورة، وتمت إضافة نشاط التعامل ونشاط الإدارة ونشاط الحفظ في عام ٢٠٠٦م.
(٣) تم الترخيص لها في عام ٢٠٠٥م لتقديم المشورة ، وتمت إضافة نشاط الإدارة ونشاط الحفظ في عام ٢٠٠٦م.

الجدول رقم (٧)، ملخص لأنشطة الأشخاص المرخص لهم لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م

عدد الانشطة	٢٠٠٦م	٢٠٠٥م	التغير
جميع الانشطة	١٤	١	٪١٣٠٠
أربعة أنشطة	٢	–	٪ ٢٠٠
ثلاثة أنشطة	٣	–	٪ ٣٠٠
نشاطان	١٨	*٤	٪ ٣٥٠
نشاط واحد	٤	**٣	٪ ٣٣

* الرقم شمل شركة المجموعة المالية وشركة الدخيل للاستثمار والتمويل والتي تم الترخيص لها بمزاولة جميع الأنشطة في عام ٢٠٠٦م.

** الرقم شمل مجموعة بخيت للاستثمار والتي تم الترخيص لها بمزاولة ثلاثة أنشطة في عام ٢٠٠٦م.

■ تسجيل الأفراد العاملين لدى الأشخاص المرخص لهم

لأهمية كفاءة العاملين في القطاع المالي-لا سيما ذوي العلاقة بالأنشطة الاستثمارية-تشترط الهيئة على معظم العاملين في الشركات والمؤسسات المرخص لهم بممارسة أعمال الأوراق المالية اجتياز اختبارات معدة خصيصاً قبل السماح لهم بالعمل. ولتحقيق ذلك طورت الهيئة مجموعة من الاختبارات لقياس قدرة الأشخاص العاملين في وظائف واجبة التسجيل على القيام بمسؤولياتهم. وتغطي هذه الاختبارات الجوانب الفنية والمعايير المهنية الواجب توافرها في الأشخاص المسجلين أو طالبي التسجيل. ومن الاختبارات التي طورتها الهيئة:

١. اختبار السوق المالية (المستوى الأول CME): وهو اختبار إلزامي يجب على جميع العاملين في وظائف واجبة التسجيل اجتيازه.

٢. اختبار المطابقة والالتزام: وهو اختبار يلزم اجتيازه من جميع الأشخاص المسجلين لدى الهيئة في أي وظيفة تتعلق بالمطابقة والالتزام. ويهدف هذا الاختبار للتأكد من أن الأشخاص المسجلين العاملين في تلك الوظائف على علم بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

■ التفتيش والالتزام

نفذت الهيئة عدداً من برامج التفتيش بهدف التأكد من تطبيق الأشخاص المرخص لهم لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية والتزامهم بها، إضافة إلى دراسة أي مخاطر قد تؤثر على سلامة أعمالهم. كما نفذت أيضاً عدداً من برامج التفتيش الخاصة بإجراءات الاكتتاب، للتأكد من عدم حدوث أي تجاوز أثناء فترة الاكتتاب من قبل البنوك أو المستثمرين.

المتابعة والتحقيق وشكاوى المستثمرين

تعمل الهيئة على حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، التي قد تنطوي على احتيال، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب. ولتحقيق الاطمئنان للمتعاملين في السوق المالية والأطراف الأخرى بالسوق، تقوم الهيئة بتلقي شكاوى المستثمرين ومتابعة المخالفات لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية والتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة ، وإجراء التحقيق في الحالات المحالة من إدارات الهيئة المنوطة بها مهمات الإشراف والرقابة والتفتيش. ويتم ذلك من خلال فحص وتحليل عمليات التداول ومراجعة المحافظ الاستثمارية والبيانات البنكية والمعلومات ذات الصلة بالمخالفة محل التحقيق، والتنسيق مع الجهات المعنية داخل الهيئة وخارجها. والقيام بالادعاء أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ، ومتابعة تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة من مجلس الهيئة أو من لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.

شكاوى المستثمرين

تتلقى الهيئة شكاوى المستثمرين وفق إجراءات محددة وواضحة، وذلك من خلال توفير وتهيئة الإمكانات المناسبة المتمثلة في استقبال أصحاب الشكاوى في مقر الهيئة، أو عن طريق الإنترنت على موقعها، أو عن طريق الفاكس أو البريد. وتتم دراسة تلك الشكاوى ومراجعتها والتأكد من اختصاص الهيئة بالنظر فيها، والاتصال بالأطراف ذوي العلاقة بالشكوى من أجل تسويتها وفق آليات وإجراءات محددة.

وبلغ عدد الشكاوى التي تلقتها الهيئة للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م نحو (٢٢٩٥) شكوى. وبعد دراستها ، تم التوصل إلى تسويات لإنهاء معظمها بشكل مرضٍ لجميع الأطراف المعنية. وتمت تسوية (١٦٠١) شكوى من الشكاوى المستلمة، تمثل نحو (٧٠٪) من الشكاوى الواردة.

ومن ضمن مسؤوليات الهيئة إصدار الإشعارات والإخطارات للمشتكين، وذلك طبقاً لما ورد في الفقرة (هـ) من المادة الخامسة والعشرين من نظام السوق المالية، التي تنص على أنه «لا يجوز إيداع أي شكوى أو صحيفة دعوى لدى اللجنة ما لم يتم إيداعها أولاً لدى الهيئة، وما لم يمض على ذلك تسعين يوماً من تاريخ إيداعها». وفي حالة تعذر الوصول إلى تسوية ودية بين أطراف النزاع، ومضي مدة تسعين يوماً من تاريخ إيداع الشكوى يعطى الشاكي هذا الإشعار، وبهذا يحق للشاكي رفع دعوى لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية للنظر فيها. أما الإخطار فهو السماح للشاكي برفع الدعوى لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية قبل مضي فترة التسعين يوماً.

ويوضح الرسم البياني رقم (١٠) نسبة الشكاوى حسب نوعها للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م.

الرسم البياني رقم (١٠)، نسبة الشكاوى حسب النوع للفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م

التحقيق في مخالفات نظام السوق المالية

تقوم الهيئة بعد ضبط المخالفات بإجراء التحقيقات اللازمة من خلال استجواب المخالفين وفق ما تنص عليه المادة (٥/ج) من نظام السوق المالية. وتقوم الهيئة بالتحري والاستجواب، وسماع الأقوال ، وتحليل المحافظ، ومراجعة البيانات التي لها صلة بالتحقيق وتحليلها، والاستماع إلى التسجيلات، وطلب تقديم البيانات أو السجلات أو الأوراق أو الوثائق ذات الصلة بالتحقيق.

وخلال الفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠٠٦م جرى التحري والتحقيق في (١٢٣) حالة اشتباه في مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. واشتملت هذه الحالات على تداولات انطوت على تلاعب واحتيال بقصد إيجاد انطباع كاذب ومضلل بشأن السوق أو الأسعار، وعلى حالات اشتباه لتداولات تمت بناءً على معلومات داخلية، وعلى حالات اشتباه لتداولات تمت من قبل أعضاء مجالس إدارة شركات مدرجة في السوق أثناء فترة الحظر، وعلى حالات اشتباه مخالفة لقواعد الإفصاح، وعلى حالات اشتباه لتقديم النصح والمشورة من قبل شركات وأفراد دون الحصول على ترخيص نظامي بذلك. وكذلك على بعض الحالات التي تتعلق بقيام بعض وسطاء البنوك بإدارة محافظ استثمارية مخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وقواعد التداول. وبناءً على نتائج التحقيق تم الرفع إلى مجلس الهيئة لاتخاذ القرار اللازم وذلك برفع دعوى أمام لجنة الفصل أو إيقاع غرامات من المجلس مباشرةً وفقا للنظام.

الادعاء أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

تقوم الهيئة بعد التأكد من ارتكاب أي مخالفة لنظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية برفع الدعوى ضد المخالف لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، وذلك من خلال إعداد مذكرة اتهام متضمنة الأدلة والقرائن والمستندات والبيانات ذات الصلة، وحضور المرافعات، والرد على دفوع المدعى عليه، والرد على التظلمات الواردة إلى الهيئة.

وتم إيداع عشر قضايا لدى لجنة الفصل تتعلق بمخالفات تلاعب في أسعار عدة شركات مدرجة في السوق المالية، والتداول في أسهم شركات مدرجة في السوق بناءً على معلومات داخلية، ومخالفة تتعلق بطرح أسهم للاكتتاب العام دون موافقة الهيئة. كما أصدرت لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية سبعة قرارات تضمنت تلاعباً في أسعار عدة شركات مدرجة في السوق المالية، وتم تأييد ثلاثة قرارات منها من لجنة الاستئناف.

ويبين الرسم البياني رقم (١١) حالات التحقيق والادعاء والتحري والاستجواب التي اشتبه في مخالفتها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

الرسم البياني رقم (١١): حالات التحقيق والادعاء والتحري والاستجواب

* قد يحتوي القرار الواحد على عدد من الحالات التي تم التحري والتحقيق بشأنها للاشتباه بمخالفتها لنظام السوق المالية ولوائحهاالتنفيذية.

الإعلام

سعت الهيئة إلى تطوير آليات للتواصل الإعلامي بينها وبين الأطراف المستفيدة من أعمال الهيئة، سعياً منها لإبراز هوية الهيئة وإيضاح مهماتها المنوطة بها واختصاصاتها ودورها في تنظيم وحماية السوق والمتعاملين فيها. كما سعت إلى تعزيز العلاقة بينها وبين الجهات الإعلامية المؤثرة والنافذة مثل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، أو الكتاب وأصحاب الرأي، أو المالكين لوسائل الاتصال الحديثة. وكذلك رصد النشاطات والآراء التي يقوم بها أو يتحدث عنها أصحاب الرأي في وسائل الإعلام المختلفة. وامتداداً لذلك طورت الهيئة آلية لتلقي الشكاوى من المواطنين والمتداولين والجهات ذات العلاقة من خلال الفاكس والبريد الإلكتروني والاتصال المباشر.

نشاط الهيئة الإعلامي (١/٧/٢٠٠٤م-٢٠٠٦م)

طورت الهيئة أساليب مختلفةً للتواصل الإعلامي مع الجمهور تتلخص فيما يلي:

أ) إنشاء موقع الهيئة على شبكة الإنترنت وتطويره.

ويمثل موقع الهيئة على شبكة الإنترنت حلقة اتصال مهمة بين الهيئة وجمهور المستثمرين، حيث توضح البيانات أن متوسط عدد زوار الموقع خلال الشهر الواحد بلغ (١٠٠,٠٠٠) زائر، وبلغ إجمالي زوار الموقع أكثر من نصف مليون زائر خلال عام ٢٠٠٥م وارتفع العدد إلى مليون ونصف زائر خلال عام ٢٠٠٦م. ويوضح الرسمان البيانيان رقم (١٢) و (١٣) أعداد الزوار للموقع خلال عامي ٢٠٠٥م، و ٢٠٠٦م.

الرسم البياني رقم(١٢)، عدد زوار موقع هيئة السوق المالية خلال عام ٢٠٠٥م حسب الأشهر

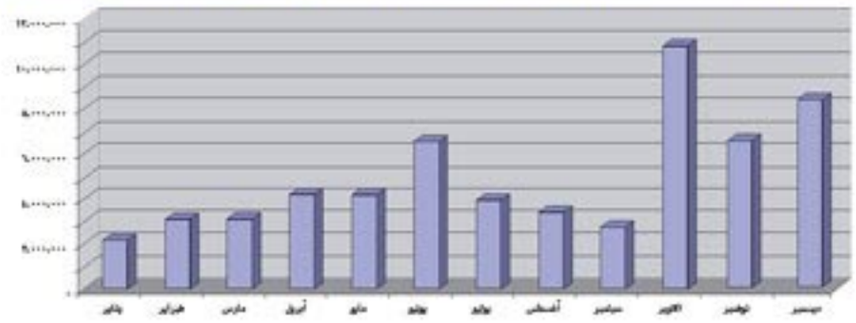

الرسم البياني رقم (١٣)، عدد زوار موقع هيئة السوق المالية خلال عام ٢٠٠٦م حسب الأشهر

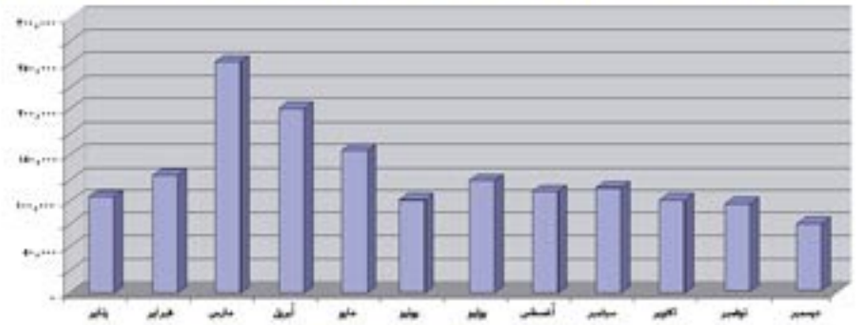

أما بخصوص التوزيع الجغرافي لزائري الموقع، فقد أوضحت الأرقام أن أعداد الزائرين من داخل المملكة مثلت نسبة تصل إلى ٦٠٪ عام ٢٠٠٥م ارتفعت إلى ٩٢٪ خلال عام ٢٠٠٦م، وذلك مقارنة بالزائرين للموقع من خارج المملكة، كما يوضح ذلك الرسمان البيانيان رقم (١٤) و (١٥)

الرسم البياني رقم (١٤) التوزيع الجغرافي لزوار موقع الهيئة لعام ٢٠٠٥م

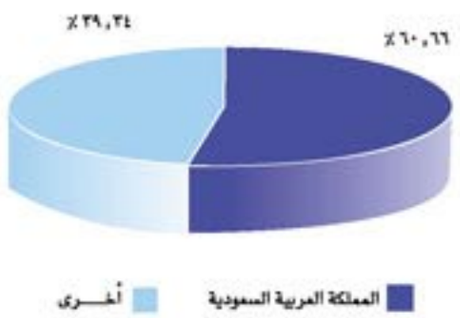

الرسم البياني رقم (١٥) التوزيع الجغرافي لزوار موقع الهيئة لعام ٢٠٠٦م

ب) رصد الأخبار والمقالات والتحليلات في وسائل الإعلام، والمواقع الإلكترونية المتخصصة.

ج) تنظيم لقاءات للإعلاميين مع مسؤولي الهيئة، وبرامج لتطوير العمل الصحفي الاقتصادي والمالي المهني.

د) طباعة وتوزيع نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

هـ) تلقي الاستفسارات والشكاوى والرد عليها.

و) تنظيم المؤتمرات وورش العمل والندوات ذات العلاقة بعمل الهيئة والمشاركة فيها.

■ توعية المستثمر

أولت الهيئة منذ إنشائها أهمية كبيرة لموضوع توعية المستثمرين وتعريفهم بالدور التنظيمي والرقابي للهيئة، ومجالات وأسس الاستثمار بالأوراق المالية والمخاطر المرتبطة بكل منها. ومن أهم الأعمال التي قامت بها الهيئة في هذا المجال خلال عامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م ما يلي:

أ) إجراء المسوحات الميدانية لقياس مستوى الوعي الاستثماري واتجاهات المستثمرين في السوق المالية (٢٠٠٥م)

قامت الهيئة بإجراء دراسة ميدانية هدفت لقياس وتحديد مستوى الوعي المالي والاستثماري في المجتمع السعودي، والتعرف على اتجاهات الرأي العام نحو هيئة السوق المالية، وكيفية اتخاذ المستثمرين لقراراتهم، ومصادر معلوماتهم.

ب) تصميم وإطلاق حملة اعلانية توعوية شاملة في عام ٢٠٠٥م

قامت الهيئة خلال شهر أكتوبر عام ٢٠٠٥م بتصميم وإطلاق حملة إعلامية توعوية شملت (٧٣) إعلاناً في الصحف المحلية، و(٧٠٥) إعلانات في القنوات الفضائية بما في ذلك القنوات التلفزيونية السعودية.

ج) تصميم وإطلاق الحملات الإعلانية التحذيرية الموجهة لحماية المستثمرين في عام ٢٠٠٥م

نفذت الهيئة من منطلق المهمات المنوطة بها ومسؤوليتها عن حماية المستثمرين حملة إعلانية واسعة في وسائل الإعلام للتحذير من مخاطر جمع الأموال وإدارة المحافظ بصورة غير مشروعة ومخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، والتي تتم من قبل جهات غير مرخّص لها من الهيئة. وشملت تلك الحملة (٢٢) إعلاناً تحذيرياً، وصممت الحملة لبيان المخاطر المنطوية على جمع الأموال وإدارة المحافظ بطريقة غير نظامية.

د) إصدار وتوزيع الكتيبات التوعوية في عام ٢٠٠٦م

قامت الهيئة بإصدار وتوزيع سبع كتيبات توعوية لجمهور المستثمرين في السوق المالية، تمت طباعتها وتوزيعها على المستثمرين وإتاحتها على موقع الهيئة وشملت هذه الكتيبات:

- هيئة السوق المالية مسؤوليات وأهداف.
- دليل الادخار والاستثمار.
- الاستثمار.
- الاستثمار في سوق الأسهم.
- صناديق الاستثمار.
- قراءة القوائم المالية.
- المعلومات ومصادرها.

هـ) تنظيم ورش العمل والمحاضرات التوعوية الاستثمارية لعام ٢٠٠٦م

قامت الهيئة بتنظيم (٢٧) ورشة عمل تعنى بالثقافة الاستثمارية في (١٤) مدينة من مدن المملكة خلال عام ٢٠٠٦م. شارك في تقديمها نخبة من أساتذة الجامعات وعدد من المختصين. واستطلعت الهيئة من خلال هذه الورش آراء الحاضرين واقتراحاتهم واستفساراتهم، وذلك للاستفادة منها في برامج ونشاطات توعوية قادمة.

و) تصميم وتطوير موقع لتوعية المستثمرين على شبكة الإنترنت

بدأت الهيئة منذ أواخر عام ٢٠٠٥ بتصميم وتطوير موقع إلكتروني تفاعلي مختص بتعليم أسس ومجالات الاستثمار والتخطيط المالي. وتم التعاقد مع شركة متخصصة في هذا المجال لتنفيذ المشروع.

الموارد البشرية

إيماناً بأهمية الموارد البشرية وتطويرها وتأهيلها التأهيل والتدريب المناسبين للنهوض بالمهمات والأنشطة التي تتولاها الهيئة، وتمكينها من المساهمة الفعالة في تنظيم وتطوير السوق،حرصت الهيئة على استقطاب الكفاءات البشرية المتخصصة التي تلبي احتياجات العمل وتسهم بشكل فاعل في تحقيق أهداف الهيئة، من خلال الاضطلاع بالمهمات والمسؤوليات التي ستوكل إليها بكفاية واقتدار ضمن بيئة عمل تتسم بالمهنية والتنافسية. كما حرصت الهيئة على تنظيم وتوفير برامج التدريب والتطوير الوظيفي التي تلبي الاحتياجات التدريبية المختلفة للهيئة. وفيما يلي عرضٌ مختصر لأهم إنجازات الهيئة المتعلقة بالموارد البشرية:

أ) بناء أنظمة الموارد البشرية

حرصت الهيئة، ومنذُ تأسيسها، على بناء لوائحها وبرامج الأجور والتعويضات والعوائد والسياسات الخاصة بالموارد البشرية وفق أفضل المعايير المهنية والممارسات الحديثة.

ب) التوظيف والتأهيل

- بلغ عدد موظفي الهيئة مع نهاية عام ٢٠٠٦م مائتين وستة وتسعين (٢٩٦) موظفاً، تشكل نسبة السعوديين منهم ٩, ٩٩٪.
- تصميم برنامج « التدريب التأهيلي لحملة البكالوريوس» الذي يستهدف الخريجين والخريجات ذوي المعدلات العالية حيث يتم تدريبهم وتأهيلهم بالمعارف والمهارات التخصصية بحيث يصبحون مؤهلين للعمل بالهيئة وبقطاعات السوق المالية المختلفة.

ج) التدريب والتطوير الوظيفي

حرصت الهيئة على تطوير قدرات ومهارات منسوبيها بشكلٍ يتوافق واحتياجات ومتطلبات العمل في المنظور القريب والبعيد على حدٍ سواء. وشمل ذلك:

- التدريب التخصصي
- الابتعاث
- التدريب الداخلي In-house
- برنامج التدريب التعاوني مع المؤسسات التعليمية المحلية
- برنامج التدريب الصيفي

الباب الرابع
لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف

لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف

صدر نظام السوق المالية بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م، وقضى في مادته الخامسة والعشرين بتكوين لجنة من مستشارين قانونيين متخصصين في فقه المعاملات والأسواق المالية ويتمتعون بالخبرة في القضايا التجارية، والمالية، والأوراق المالية، وذلك للفصل في المنازعات التي تقع في نطاق أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ولوائح الهيئة والسوق وقواعدهما وتعليماتهما فيما يتعلق بالحق العام والحق الخاص.

واستناداً إلى ذلك صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ١-٤٧-٢٠٠٥م وتاريخ ١٤٢٥/١١/٧هـ بتشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء وهم كل من:

المستشار الدكتور	المستشار الدكتور	المستشار الأستاذ
محمد بن عبدالله المرزوقي	خالد بن حسن بالحصر	سعود بن عبدالرحمن الشهري
(رئيساً).	(عضواً).	(عضواً).

ويساند اللجنة في أعمالها جهاز من المؤهلين في الدراسات الشرعية والنظامية تأهيلاً عالياً، كما أن لدى اللجنة جهازاً إدارياً خاصاً بها تتوفر فيه الاشتراطات الخاصة بأداء مهامها، وذلك لضمان الاستقلالية التامة لها.

وفي إطار الاختصاص الولائي للجنة لها اختصاص مكاني شامل لجميع أنحاء المملكة، ولها اختصاص نوعي شامل لجميع أنواع الدعاوى (المدنية، والجزائية، والإدارية)، فتفصل في جميع المنازعات الخاصة فيما بين الأشخاص المرخص لهم والمستثمرين، كما تفصل في التهم والمخالفات التي توجهها الهيئة ضد المخالفين لأحكام النظام ولوائحه التنفيذية، كما أن لها الحق أيضاً في النظر في التظلمات من قرارات الهيئة وإجراءاتها.

واللجنة بتكوينها الحالي هي أول لجنة تمارس هذا الاختصاص الولائي المقرر بموجب النظام، وقد قيدت لديها أول قضية في شهر مايو ٢٠٠٥م، وتواردت القضايا إلى أن بلغ مجموعها (٢٦٣) قضية كانت على النحو الآتي:

١-(٣١) إحدى وثلاثون قضية في عام ٢٠٠٥م تفصيلها كالآتي:

أ- (٢٦) ست وعشرون قضية مدنية.

ب- (٤) أربع قضايا جزائية.

ج- (١) قضية إدارية واحدة.

٢-(٢٣٢) مائتان واثنان وثلاثون قضية في عام ٢٠٠٦م، تفصيلها كالآتي:

أ- (٢٢٠) مائتان وعشرون قضية مدنية.

ب- (٨) ثماني قضايا جزائية.

ج- (٤) أربع قضايا إدارية.

ويلاحظ مما سبق تزايد أعداد القضايا حيث ارتفع عددها في عام ٢٠٠٦م مقارنة مع عام ٢٠٠٥م بنسبة (٤٩٣,٥٥٪). ويعود ارتفاع عدد القضايا نتيجة لازدياد الوعي لدى المستثمرين، والتوعية من قبل هيئة السوق المالية ووسائل الإعلام للمستثمرين بوجود لجنة مختصة في قضايا الأوراق المالية. وعلى مستوى الأداء فقد عملت اللجنة على تأسيس مبادئ، واجتهادات وسوابق قضائية جديدة، وكان مستوى الأداء على النحو الآتي:

١-عام ٢٠٠٥م تم إنهاء (٢٩) قضية أي ما نسبته (٩٣,٥٥٪) من قضايا هذه السنة.

٢-عام ٢٠٠٦م تم إنهاء (٦٧) قضية أي ما نسبته (٢٨,٨٨٪) من قضايا هذه السنة.

والقضايا المتبقية والبالغة (١٦٧) قضية في مراحلها الأخيرة والمتوقع إنهاء معظمها في عام ٢٠٠٧م حيث أن المستهدف إنهاء ما يقارب (٨٠٪) من القضايا هذا العام. وقد ارتفع معدل الإنجاز من ثلاث قضايا كل شهر عام ٢٠٠٥م إلى ست قضايا كل شهر عام ٢٠٠٦م.

الجدول رقم (٨)، عدد القضايا ونوعها والمنتهي منها التي وردت للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية خلال عامي٢٠٠٥م و٢٠٠٦م

العام	عدد القضايا	نوع القضايا			المنتهية			المتبقي	نسبة المنتهي	نسبة المتبقي
		مدنية	جزائية	إدارية	مدنية	جزائية	إدارية	المجموع		
٢٠٠٥م	٣١	٢٦	٤	١	٢٤	٤	١	٢٩	٢	٩٣,٥٥٪	٦,٤٥ ٪
٢٠٠٦م	٢٣٢	٢٢٠	٨	٤	٦١	٥	١	٦٧	١٦٥	٢٨,٨٨٪	٧١,١٢٪

الجدول رقم (٩)، نسبة القضايا المنتهية إلى عدد القضايا المقيدة خلال عامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م

العام	عددها	المدنية	الجزائية	إدارية	المنتهية	المتبقي	نسبة المنتهي	نسبة المتبقي
٢٠٠٥م	٣١	٢٦	٤	١	٢٩	٢	٩٣,٥٥٪	٦,٤٥ ٪
٢٠٠٦م	٢٣٢	٢٢٠	٨	٤	٦٧	١٦٥	٢٨,٨٨٪	٧١,١٢٪
المجموع:	٢٦٣	٢٤٦	١٢	٥	٩٦	١٦٧	٣٦,٥٠٪	٦٣,٥٠٪

الجدول رقم (١٠)، نسبة أنواع القضايا إلى إجمالي عدد القضايا خلال عامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م

نوع القضايا	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	المجموع	النسبة
المدنية	٢٦	٢٢٠	٢٤٦	٩٣,٥٤٪
الجزائية	٤	٨	١٢	٤,٥٦ ٪
الإدارية	١	٤	٥	١,٩٠ ٪

■ لجنة الاستئناف

نص نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ بموجب الفقرة (ز) من المادة الخامسة والعشرين منه على تكوين لجنة استئناف بقرار من مجلس الوزراء تتكون من ثلاثة أعضاء يمثلون وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ويكون لهذه اللجنة حق رفض النظر في القرارات التي تصدرها لجنه الفصل في منازعات الأوراق المالية أو تأكيدها أو إعادة النظر في الشكوى أو الدعوى من جديد وإصدار القرار المناسب الذي تراه.

وبناءً على ذلك صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٢) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٢هـ بتشكيل أعضاء لجنة الاستئناف وهم:

الأستاذ	**الدكتور**	**الأستاذ**
أحمد بن محمد الذويطر	عبدالرحمن بن محمد العياف آل مقرن	فلاح بن علي المنصور
رئيسا	**عضوا**	**عضوا**
(عن وزارة المالية)	(عن هيئة الخبراء)	(عن وزارة التجارة والصناعة)

وقد باشرت لجنة الاستئناف مهام عملها بتاريخ ١٤٢٦/١١/٢هـ الموافق ٢٠٠٥/١٢/٤م. وأمضت الكثير من الوقت في البحث والتقصي في الأسس والمبادئ التي ستسير عليها في ظل الوقائع والقضايا المعروضة أمامها بهدف تشكيل أسس موحدة تطبق على الاستئنافات المعروضة التي تجمعها وحدة واحدة، وذلك انطلاقاً من أن لجنة الفصل تعتبر محكمة موضوع، وأن لجنة الاستئناف تعتبر محكمة قانون على اعتبار أن إثبات الوقائع تتولاه لجنة الفصل قبل إصدارها لأحكامها في حين يتم التأكد من أن تطبيق الأحكام على الوقائع تم بشكل صحيح من قبل هذه اللجنة.

وقد استغرقت اللجنة في البحث والتمحيص والمقارنة بين أساليب التعويض وقتاً من الزمن وذلك بهدف إرساء مبادئ وأسس يتم العمل بها من قبل اللجنة تتسم بالعدالة دون أن تتعارض مع أحكام النظام المطبقة أو أحكام الشريعة الإسلامية السمحة ليصبح مجموع القضايا التي توصلت فيها لجنة الاستئناف إلى قرارات حتى تاريخه سبعة وعشرين قراراً منها أربعة عشر قراراً صدرت وثلاثة عشر في طور الصدور وذلك من مجمل الاستئنافات المقدمة إليها والبالغة تسعة وأربعين استئنافاً والتي تم الاعتراض عليها أمام هذه اللجنة.

ويوضح الجدولان رقم (١١) ورقم (١٢) عدد ونوع القضايا المرفوعة أمام لجنة الاستئناف حتى نهاية عام ٢٠٠٦م.

الجدول رقم (١١)، نوع القضايا المرفوعة أمام لجنة الاستئناف

القضايا الجنائية	اربع قضايا
القضايا المدنية	سبع وعشرون قضية
القضايا الإدارية	قضية واحدة

الجدول رقم (١٢)، عدد القضايا المرفوعة أمام لجنة الاستئناف

عدد الاستئنافات المقدمة	٣٢ استئنافاً
عدد القرارات الصادرة	١٤ قـــراراً
عدد القرارات في طور الصدور	١٣ قـــراراً
عدد القرارات قيد النظر	٥ قـرارات

الباب الخامس
مركز الملك عبدالله المالي

مركز الملك عبد الله المالي

بناءً على توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإنشاء مركز مالي متطور في مدينة الرياض يضم المؤسسات المالية العاملة في القطاع المالي، عملت الهيئة مع عدد من الجهات الحكومية على البدء في الإعداد للمشروع الذي يحمل اسم (**مركز الملك عبدالله المالي**). وستكون هيئة السوق المالية محور الارتكاز لهذا المشروع العملاق الذي سيضم المقر الرئيس لهيئة السوق المالية ومقر السوق المالية السعودية ، كما سيكون مقراً للعديد من المؤسسات المالية الأخرى كالأكاديمية المالية وشركات الخدمات والبنوك ومكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية والمحاماة ومؤسسات التقويم والمؤسسات الاستشارية والمالية. وسيقام المركز على امتداد طريق الملك فهد شمالي الرياض على مساحة تبلغ ١,٦ مليون متر مربع وتم تصميمه وفق أحدث المعايير العالمية. وسيكون مركز الملك عبدالله المالي معلماً حضارياً من معالم مدينة الرياض فضلاً عن إسهامه في النمو الاقتصادي والتطور الذي تشهده المملكة في شتى المجالات. وسيتم إنجاز المشروع على عدة مراحل ، وقد ابتدأ العمل في تنفيذ المشروع حيث تم التعاقد مع شركة عالمية استشارية لعمل دراسة لتوضيح الرؤية وتحديد تنظيم العمل على المشروع أثناء مراحله المختلفة. كما تم التعاقد مع استشاري عقاري اقتصادي متخصص لتحديد احتياجات السوق المالية للمكاتب حالياً وفي الأجل الطويل، وقد تم عرض الفكرة التصميمية للمركز على مقام خادم الحرمين وسمو ولي عهده الأمين وسمو أمير منطقة الرياض. وجاءت مباركة خادم الحرمين والإعلان عن المركز.

وأعدت دراسات مساندة لتصميم الموقع العام للتوصل لأفضل تصميم يتماشى مع جميع المعطيات البيئية والتراثية والمرورية وغيرها. ومن المتوقع الانتهاء من مشروع تصميم الموقع العام للمركز (Master Plan) في الربع الأول من العام ٢٠٠٧م لتنطلق بعده أعمال التصميم الهندسي للبنية التحتية ومن ثم الشروع في مراحل تنفيذ المشروع.